الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية.

بعنوان:

قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة مستغانم-

إعداد الطالبات: **تحت إشراف:**

- ✓ ولد عامر خيرة
- ✓ زبالح صابرية

مكاوي محمد أمين

لجنة المناقشة

شهيدة عبد الله	جامعة مستغانم	أستاذ مساعد - أ- رئيسا
مكاوي محمد الأمين	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ- مقررا
قري عمار	جامعة مستغانم	أستاذ مساعد -أ- مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد.

في البداية نحمد الله عز وجل ونشكره لأنه ألهمنا الصبر وأعطانا القدرة على إكمال هذه المذكرة، ولا

ننسى والدينا الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما وكافة أفراد أسرتينا على الدعم المعنوي

الذي قدموه لنا فيجازيهم الله ألف خير.

ونتقدم بالشكر لأستاذنا"مكاوي محمد أمين" الذي لم يبخلنا بتوجيهاته ونصائحه

القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه

من جهد في قراءة مذكرتنا وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها.

كما نتقدم بالشكر إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم على المعلومات التي أفادونا بها.

وفي الأخير نخص بالشكر أعز أصدقائنا وكل زملائنا وزميلاتنا وكل من ساهم وساعد

ونصح وأرشد من قريب أو من بعيد وسهوت عن ذكر فضله وشكره.

إهداء

الحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا أستطيع أن أوفيهما حقهما يوما، ومن وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع، أبي وأمي حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى من هم سندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء وكل الأهل والأقارب

إل أصدقائي الذي كانوا سندا لي في كل خطوة أخطوها

وفي الأخير أخص الشكر إلى صديقتي صابرية التي كانت سندا في إنجاز هذا البحث .

خيرة

إهداء

قال الله تعالى:" يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات"

صدق الله العظيم

الفهرس

فهرس المحتويات لصفحة

الإهداء.
شكر وتقدير.
فهرس المحتويات.
قائمة الأشكال والجداول.
مقدمة عامة..... أ-د

الفصل الأول: قرض التحدي كأداة التنمية الاستثمارية في القطاع الفلاحي بالجزائر..... 13
المبحث الأول: التمويل الفلاحي..... 14
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي..... 14
المطلب الثاني: أنواع التمويل الفلاحي ومصادره..... 18
المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر التمويل الفلاحي..... 23
المطلب الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي..... 25
المبحث الثاني: القروض الفلاحية..... 26
المطلب الأول: مفهوم وأهمية القروض الفلاحية..... 27
المطلب الثاني: تصنيفات القروض الفلاحية وأهدافها..... 29
المطلب الثالث: قرض التحدي كقرض استثماري فلاحي..... 32
المبحث الثالث: الاستثمار الفلاحي..... 37
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الفلاحي..... 38
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الفلاحي وأهدافه..... 39
المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الفلاحي..... 45
المطلب الرابع: مقومات وأسباب قلة الاستثمار الفلاحي..... 46
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 52
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 52
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 53
المطلب الثاني: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفة ومراحل تطوره..... 56
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصالحه..... 61
المبحث الثاني:دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي..... 62

المطلب الأول: تقديم عام لوكالة مستغانم..... 62
المطلب الثاني: ملف قرض التحدي ومقارنته مع أنواع القروض الفلاحية الأخرى..... 67
المطلب الثالث: دراسة حالة قرض التحدي الخاص بشخصية طبيعية..... 70
المطلب الرابع: دراسة حالة قرض التحديالخاص بشخصية معنوية..... 73
خاتمة عامة

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مميزات قرض التحدي	34
02	أنواع القروض التي منحت من طرف الوكالة لتمويل الفلاحة وعدد المشاريع الممولة والنسب	69
03	تقسيم المساهمات	71

04	تسعير المشروع	71
05	معلومات مالية حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة	74
06	قيمة المعدات المطلوب تمويلها	76
07	قيمة مساهمة البنك والتعاونية	77

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع الاستثمار الفلاحي	43
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
03	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم	63

مقدمةعامة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الراهن مربوطا بالقطاع الفلاحي إذ يعتبر ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية وأحد الموارد الهامة للدخل الوطني و ذلك لمساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وكذا احتياجات الصناعات المحلية كخط خلفي يعتمد في مدخلاته الأساسية على المنتجات الزراعية ويحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، وإن تمويل هذا القطاع يعد من اعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة العوائق والصعوبات التي يعاني منها.

إن الزراعة الحديثة كي تحقق انتاجية عالية، تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة إلا أن حصة القطاع الفلاحي والزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ظلت ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الاقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام، وقد قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير هذا القطاع وتحقيق الاستقرار الغذائي بطرح قروض فلاحية جديدة وذلك لمساعدة الفلاح ودعمه ومن بينها" قرض التحدي" الذي اصبح وجهة الفلاحين الذين كانوا بأشد حاجة للتمويل، وكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السباقين لذلك.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة قرض التحدي في زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر؟

من خلال اشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية التمويل القطاع الفلاحي؟
- ماهي أسباب قلة الاستثمار في القطاع الفلاحي؟
- ما هو قرض التحدي وها أهميته؟
- كيف يتم تمويل القطاع الفلاحي بواسطة قرض التحدي وهل يحظى بإقبال كبير من المستثمرين؟

أولا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية ودراسة الإشكالية المطروحة سيتم طرح الفرضيات التالية واختبار صحتها:

- تكمن أهمية التمويل بالنسبة للقطاع الفلاحي أنه من مصادر التمويل الخارجي الذي يمنح فرصة للاستمرار والمواصلة في المشاريع الفلاحية؛
- من أهم أسباب قلة الاستثمارات الفلاحية هو ضعف الكفاءة الاقتصادية للدولة؛

- قرض التحدي هو أحد القروض الجديدة الموجهة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- يتم تمويل الاستثمار الفلاحي بواسطة قرض التحدي من طرف البنك حسب شروط معينة يجب أن تتوفر في طالب القرض، كما أن هناك إقبال محتشم للمستثمرين الفلاحيين على قرض التحدي.

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول احدى أهم المواضيع المتداولة حاليا والمتمثلة في تنمية القطاع الفلاحي ومدى المكانة التي يحتلها هذا القطاع وذلك سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة، إضافة إلى أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي بمختلف الطرق والآليات المناسبة لاستغلال الامكانيات المتاحة في الجزائر من بينها قرض التحدي، حيث تهدف الدولة من توفيره إلى دعم القطاع الفلاحي كونه قطاع استراتيجي والسعي نحو تشجيع الاستثمار المحلي من شأنه إحداث تغيرات إيجابية في ظل التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي.

ثالثا:منهج الدراسة

بالنظر لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى كافة تطلعاتها ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفيالتحليلي وذلك من خلال إبراز ودراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم القيام بدراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لملف قرض التحدي وذلك لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

رابعا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على التمويل الفلاحي في الجزائر، الذي يهدف لإيجاد الحلول التمويلية للفلاحين الراغبين في الاستثمار ودعمهم؛

- التعرف على القروض التي يمنحها بنك الفلاحة التنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي؛

- محاولة معرفة الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قرض التحدي؛

-ونطمح في الأخير إلى إضافة لبنة جديدة تضاف إلى مجموعة البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع كما نأمل أن يكون خطوة لغيرنا من الباحثين لإجراء المزيد من البحوث حول النقاط والمسائل التي لم نتعرض لها في هذا البحث.

خامسا: صعوبات الدراسة

- صعوبة إيجاد مراجع في كل ما يتعلق بالتمويل الفلاحي والاستثمار الفلاحي كون أغلبية المراجع تقوم بدراسة التمويل أو الاستثمار بصفة عامة وقليلة جدا تلك التي تتخصص في دراسة الاستثمار أو التمويل في القطاع الفلاحي.

- صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لوجود عراقيل إدارية ونقص اهتمام الموظفين وإعطاء المعلومات والنصائح ولمرافقة للطلاب الجامعيين لدراستها والاستفادة منها في فترة تربصهم في البنك.

-صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية منطرف البنك وهذا راجع لسرية مهنته.

سادسا: حدود الدراسة:

وتشتمل هذه الدراسة على حدود مكانية وزمنية يمكن حصرها فيما يلي:

1- الحدود الزمنية: تتمثل في دراسة قروض التحدي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- منذ 01مارس 2023إلى 30 أفريل 2023.

2- الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على تمويل الاستثمار الفلاحي من خلال قرض التحدي، وقد تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار موضوع قرض التحدي ومساهمته في تطوير الاستثمار الفلاحي:

- أهمية القطاع الفلاحي تزايد دعم الدولة في مختلف الأنشطة الفلاحية؛

- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة؛

- علاقة الموضوع بالتخصص "مالية وتجارة دولية".

- إضافة مراجع حول التمويل والاستثمار الفلاحي في الجزائر.

ثامنا: هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

يتناول الفصل الأول والذي وضع تحت عنوان قرض التحدي كأداة التنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائرثلاث مباحث، حيث يتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حولالتمويلالفلاحي، وفي المبحث الثاني القروض الفلاحية بما فيها قرض التحدي ويتطرق المبحث الثالث إلىالاستثمارفيالقطاعالفلاحي.

أما الفصل الثاني فهو دراسة ميدانية لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد قسم هو الأخر إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا إلى نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي لشخصية طبيعية والأخرى معنوية.

وتختم هذه الدراسة بخاتمة يستعرض فيها نتائج الدراسة ومجموعة توصيات.

الفصل الأول

قرض التحدي كأداة التنمية الاستثمارية في القطاع الفلاحي بالجزائر

تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي أحد القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي في دول العالم ككل، وذلك من خلال الدور الهام الذي يلعبه النشاط للفلاحي في الحياة الاقتصادية. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، فهو بحاجة للتمويل كغيره من القطاعات سواء عن طريق القروض البنكية أو غيرها، وذلك من أجل تحقيق التنمية الفلاحية التي من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك تسعى العديد من الدول المتقدمة منها والمتخلفة لتطويره وتنميته وتشجيع الاستثمار الفلاحي. والجزائر ليست بمنأى عن هذه الدول إذ تسعى هي الأخرى لتدعيم هذا القطاع عن طريق توفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم والتحفيزات والامتيازات للفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي ومن بينها استحداث صيغ تمويلية جديدة لهذا القطاع أهمها قرض التحدي الذي هو موجه لتمويل النشاط الاستثمار وفيما يلي سنتطرق لتفاصيل أكثر في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: التمويل الفلاحي؛

المبحث الثاني: القروض الفلاحية؛

المبحث الثالث: الاستثمار الفلاحي.

المبحث الأول: التمويل الفلاحي

تحتاج المؤسسة في بداية نشاطها وخلال مرحلة تطورها إلى موارد مالية ضرورية وذلك بغرض مواجهة التزاماتها ولممارسة نشاطها، فإن المؤسسة تتحمل أعباء عديدة ولا تحقق إيرادات إلا في وقت لاحق بعد عملية الإنتاج والبيع، وبالتالي يكون فرق زمني بين المدفوعات والمقبوضات المرتبطة بالدورة الاستغلالية والدورة الاستثمارية على حد سواء ومن الطبيعي أن ينتج عن هذا الفرق احتياجات للتمويل، فعلى المؤسسة السعي إلى تغطيتها بالاعتماد على مصادر وطرق عديدة وينطبق الأمر على التمويل الفلاحي أيضا، إذ أن الفلاحين بحاجة للتمويل من أجل تغطية احتياجاتهم خاصة وأن دورة استغلال الفلاحة طويلة المدى فالفلاحين بحاجة لطرق تمويل خاصة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الفلاحي

إن النشاط الفلاحي هو جزء لا يتجزأ من الفعاليات التي تكون اقتصاد الوطن وتطور القطاع الفلاحي يؤدي بشكل مباشر إلى تطور الاقتصاد العام الوطني، إذ يعتمد هذا الأخير بدرجة كبيرة على التمويل الذي يساهم في زيادة الإنتاج وتوفير العمالة، ورفع مستوى الدخل وخلق حركة من الانتعاش وفيما يلي سيتم التطرق إلى ماهية التمويل الفلاحي.

أولا :مفهوم التمويل الفلاحي

1-تعريف التمويل

يعتبر التمويل أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع وذلك لما يوفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة، وقد تعددت تعاريف التمويل نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه" البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[1] ."

ويعرف بأنه" العملية التي من خلالها يضمن أو يؤمن للمؤسسة كافة احتياجاتها المالية المختلفة هذه الاحتياجات تكون متولدة عن الاستثمار(المادي أو المعنوي) أو عند دورة استغلال[2]. "

[1]محمد العربي شاكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص14.

ويعرف أيضا بأنه تلك العملية التي تمكننا من توفير مبالغ مالية تقدم إلى أي مشروع أو مؤسسة بهدف تطويره أو توسيعه، سواء كان هذا المشروع عام أو خاص.[3]

ونستخلص من هذه التعاريف أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.[4]

2-مفهوم التمويل الفلاحي

إن مصطلح التمويل الفلاحي يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الفلاحي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال للمستخدم وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة أو الأعلاف وغيرها[5].

إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية[6] .

ويعرف أيضا بأنه" العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة لبعض تدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين، وهناك تعريف آخر يقول بأنه العلم الذي يبحث عن حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية[7] ."

لكن هناك جانبين متكاملين لمصطلح التمويل الفلاحي وهما[8] :

---

[2]حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص12.

[3]عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص15.

[4]ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016-2017، ص6.

[5]عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص71.

[6]إيمان معوش، نسيمة بورحلة، واقع التمويل الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بويرة، الجزائر، 2014-2015، ص69.

[7]عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2014-2015، ص16

[8]مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص5.

-**التمويل على المستوى الكلي:** يرتبط بتوفير الأموال لقطاع الفلاحة في إطار تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة ويتجسد ذلك في استثمارات القطاع العام والخاص في مشاريع الري واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وتقديم الخدمات الفنية والإرشادية وتحسين وسائل التسوق والعناية بالثروة الحيوانية والزراعة المحمية والتوسع في استعمال الأسمدة والآلات الفلاحية.

-**التمويل على المستوى الجزئي(الفردي):** يرتبط بتوفير الأموال لتطوير الإنتاج الفلاحي على مستوى المنتج الفرد على شكل قروض عينية ونقدية وذلك من مصادر مختلفة للتمويل.

يهتم التمويل الفلاحي في كيفية الحصول على رأس مال واستخدامه فهو يبحث عن الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي الاستعمالات المثلى له في الإنتاج الفلاحي وعبارة رأس المال هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما يحتويه القطاع الفلاحي من أرض ومباني وآلات وحيوانات، ويهتم هذا التمويل أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة متهيئة للإنتاج الفلاحي[9].

ثانيا: أهمية التمويل الفلاحي

يهتم التمويل الفلاحي بتوفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الإقراض حيث يتمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والمواشي والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تسهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع، زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي[10] .

وتتجلى أهمية التمويل الفلاحي في النقاط التالية[11] :

-يساعد في توسيع العمل المزرعي وذلك بالحصول على الموجودات الرأسمالية مثل الآلات والأدوات المطلوبة لزيادة العمل وكذلك في المحافظة على حجم كبير من المخرجات(الإنتاج) من خلال شراء المدخلات التشغيلية مثل العلف والبذور والسماد والمبيدات.

[9]جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص62.
[10]الواعر خميستي، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص32.
[11]عبد الرؤوف نزار، قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص15.

-زيادة دخل الفلاح وذلك إما عن طريق زيادة الإنتاج أو تعدد المنتجات وحتى بانخفاض سعر المنتوج فسيعوضه بالكمية الكبيرة أو المنتجات الأخرى، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق في مختلف المستويات سواء في الإنتاج أو الاستهلاك كما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح من جهة وله أهمية على باقي أفراد المجتمع.

-استغلال الأرض أكثر من مرة يتطلب العمل الدائم من الفلاح أو البحث عن عمال آخرين لمساعدته وهنا نجد التمويل يساعد بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة.

-زيادة الكفاءة فالتمويل يجعل من الممكن تعويض مصدر بمصدر، كأن تعوض الآلة اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف، كما يمكن للإقراض أن يحسن ويزيد من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة وذات الجودة العالية.

-يساعد التمويل الزراعي على إمكانية التكيف مع لظروف الاقتصادية المتغيرة. فالمتغيرات التقنية وظروف التسويق الحديثة قد تستدعي إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة.

-مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة، وبيع الإنتاج يتم في فترة زمنية معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت، مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، ولذلك فاستعمال القروض لتسوية التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة؛[12]

- الحماية من الظروف المعاكسة مثل الطقس، الأمراض، وتقلبات الأسعار كلها أمور يكتنفها الغموض في الزراعة، وعلى الرغم من كل الإمكانيات المتاحة إداريا الممكن استعمالها لتخفيض المخاطرة، إلا أنه من غير الممكن عمليا إزالة كل المخاطر في الزراعة ويمكن أن يلعب الإقراض دورا رئيسيا في حماية العمل من الفشل المالي أو التصفية في حالة وجود مثل هذه الظروف المعاكسة.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الفلاحيومصادره

أولا: أنواع التمويل الفلاحي

1- أنواع التمويل

[12]علي باللموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحوث والدراسات، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2017، ص289.

يمكن النظر إلى التمويل من عدة زوايا ترصد من خلال أنواع التمويل[13] :

1.1- المدة التي يستغرقها التمويل: وبموجبها ينقسم التمويل إلى:

- قصير الأجل: ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء البذور والأسمدة...وغيرها من المدخلات الفلاحية الإنتاجية الأخرى والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

- متوسط الأجل: العمليات التي تتطلب لاستعمال الأموال لفترة تتراوح بين 2-5 سنوات قبل ارجاعها كشراء المعدات والآلات والمواشي بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

-طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات الصبغة المستمرة كإنشاء حظائر لتربية المواشي وغرس الأشجار، واستصلاح الأراضي وتزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن الخمس سنوات.

1.2- من زاوية مصدر الحصول عليها: ومنها ينقسم التمويل إلى:

-تمويل ذاتي: هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المادية

-تمويل خارجي: يكون بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية، سواء محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية.

1.3-من زاوية الغرض الذي يستخدم لأجله: يمكن تصنيف التمويل من هذه الزاوية إلى نوعين:

-تمويل الاستغلال: يتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس الفترة، وبهذا ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام.

-تمويل الاستثمار: هي تلك الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة أو توسيع لطاقة الحالية للمشروع، كاقتناء الآلات والتجهيزات للمواشي واستصلاح الأراضي، محطات تربية المواشي، وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة أو المشروع.

[13]عبد الرؤوف نزار، مرجع سابق ذكره، ص13.

2- أنواع التمويل الفلاحي

تتمثل أنواع التمويل الفلاحي فيما يلي[14] :

2.1-التمويل الذاتي

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمرة في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.

2.2 -القروض البنكية

وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

-الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.

-تقنيات الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع العلاقات الإنتاج الفلاحي.

2.3 -التمويل التعاوني:

يعتبر التمويل التعاوني إحدى أقدم أنواع التمويل الزراعي إذ يقدم العديد من الخدمات للمزارعين من خلال القروض العقارية أو القروض الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال جمعيات زراعية تعاونية تتم إدارتها من خلال مؤسسة خاصة أو عامة تملك صندوقا خاصا بها لتقديم القروض التي يصعب على المزارعين الحصول عليها من المؤسسات المالية، التي غالبا ما تتطلب العديد من الضمانات وقد تكون تكلفة التمويل من خلالها مرتفعة نسبيا، ويجني هذا الصندوق أمواله الخاصة من خلال ما يلي:

[14] آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص65-66.

- الودائع وأرباح الاستثمارات الخارجية للصندوق التعاوني.
- القروض الخارجية التي تحصل عليها المؤسسات المالية المختلفة، حيث أنها ذات سمعة جيدة وذات موثوقية عالية تسمح لها بالحصول على قروض كبيرة نوعا ما.
- الاحتياطات والمؤون الخاصة بالصندوق التي يتم الاحتفاظ بها لأجل مواجهة أخطار محتملة لأعضاء الصندوق أو المتعاملين معه ويتم تجميعها من الاشتراكات المختلفة ومخصصات الاهتلاك للآلات الخاصة للصندوق أو الهبات وغيرها.

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي[15]

يلجأ الفلاحون في الكثير من الأحيان إلى الاقتراض وذلك لضعف الإيرادات في القطاع الفلاحي وبطئها الراجع إلى طول الدورة الإنتاجية في هذا القطاع، وأن وجدت مثل هذه الأموال عند كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة عند صغار الفلاحين ومتوسطيهم، كما أن تطور وسائل الإنتاج الفلاحي من استخدام الآلات المختلفة والأسمدة والمبيدات هي من أهم العوامل التي تلزم الفلاح الحصول على أوال للقيام بالعملية الإنتاجية، كما أن للاحتياجات الخاصة التي تؤذي إلى اللجوء إلى الاقتراض التي تتعدد مصادره وتختلف من بلد إلى آخر ومن نظام إلى آخر إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية:

1- الأفراد :

في القديم كان هناك على مستوى القرية تقريبا فئة من الأفراد متخصصة في عملية إقراض الفلاحين بالأموال اللازمة لهم، بهدف الحصول على فائدة معينة، يحاول المقرض أن يجعله أكبر من ما يمكن حسب الاتفاق لأن المقرض ينتهز فرصة احتياج الفلاح لهذه الأموال، فيفرض عليه شروطه، كما أن المقرض لا يطلب ضمانات يل يعتمد على معرفته الشخصية للفلاح المحتاج، ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته وكذلك قدرته على القيام بالعملية الإنتاجية.

وفي موسم جني المحصول وتسويقه نجد المقرض يتابع الفلاح في مثل هذه العمليات بهدف الحصول على المبالغ الملية المتفق عليها، ولا يترك لهم فرصة الإفلات من السداد مهما كانت ظروف الفلاح المدين. كانت هذه الطريقة السائدة في عملية تمويل الفلاحين، كونهم ليس لديهم مصدر آخر يستطيعون اللجوء إليه على مثل هذه الأموال، ومازالت هذه الطريقة سائدة حتى الآن في بعض الدول المتخلفة وفي كثير من القرى وعند بعض الفلاحين نتيجة لعدم ثقتهم في مصادر التمويل الحديثة.

2 -قيام الملاك بإقراض مستأجريهم:

[15] أمنة قدور، مرجع سابق ذكره، ص67-68.

هناك فئة كثيرة من ملاك الأراضي لا يقومون بخدم الأرض بأنفسهم وإنما يقومون بتأجيرها إلى الفلاحين أو عمال مختصين بالعمل في الميدان الفلاحي لأن هذه الفئة من الملاك غالب ما يقومون في المدينة بالعمل في نشاطات أخرى غير الفلاحة.

إن المالك عندما يقرض مستأجره، فإنه يهدف وراء ذلك إلى رعاية مصالحه الخاصة لأنه كي يحصل على إيجار أرضه في موسم الحصاد أو حتى المحصول فإنه يرى أن من مصلحته أن يعاون المستأجر وذلك بتقديم احتياجاته من القروض عينا ونقدا حتى يستطيع خدمة الأرض والحصول على محصول وفير يمكنه من سداد الإيجار المستحق ثم يرد ما سحبه من قروض.

3-التجار :

يقوم التجار بإقراض الفلاحين عند اللجوء إليهم، بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج إلى فئة من التجار بشروط معينة، وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض.

ولاشك أن هذه العملية متعبة للفلاح، لأنه يقوم بدفع فوائد المقرض وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التاجر، خاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد، حيث أن التاجر يحقق أكبر ربح ممكن والمتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة، وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى، وبالتالي يبقى الفلاح يتخبط في التعبئة المالية.

4 -البنوك التجارية :

تتردد البنوك التجارية في منح القروض إلى الفلاحين، وذلك لعدة أسباب أهمها:

-دورة الإنتاج الزراعي أطول من دورة الإنتاج الصناعي؛

-الإنتاج الزراعي يتعرض إلى عدة أخطار لا يستطيع الفلاح التحكم فيها وبالتالي الأخطار الخاصة بالإنتاج الفلاحي هي أكبر منها في القطاعات الأخرى(الجفاف، الفيضانات)؛

-إن الإقراض في القطاع الفلاحي يدر على البنوك التجارية عوائد أقل مما يدره الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما يؤدي بهذه البنوك إلى التعامل مع القطاعات الأخرى والتقليل في الميدان الفلاحي؛

-البنوك التجارية في الأساس هي مؤسسات محترفة ودورها الأساسي هو البحث عن الربح.

لهذا كان على الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة أن تنشأ مؤسسات أو بنوك مختصة في الإقراض الفلاحي وتهتم بالقطاع الفلاحي

5 -التمويل عن طريق التعاونيات:

يعتبر التمويل الفلاحي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الفلاحي، وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام للائتمان الفلاحي.

فهذا النظام يقدم القروض إلى جميع مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام، كما أن هذا النظام يعتبر أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاح كما أنه يعتمد على البساطة في المعاملة ويهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ويساعد أعضائه الفلاحين.

وتعتمد كثير من الدول النامية في التمويل على الجمعيات التعاونية في تقديم الائتمان، إذ تمثل أسلوبا يهدف إل تدعيم الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

6 -البنوك الحكومية :

هناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تنشأ خصيصا لأداء هذه المهمة، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحينحسب احتياجاتهم المالية وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تفرض أسعار منخفضة وفي كثير من الأحيان تكون معدومة.

7-المؤسسات شبه الحكومية:

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات تكون موجودة، إن لم نقل مضمونة من طرف الحكومة كما أن رأس مال هذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.

المطلب الثالث: ضمانات ومخاطر التمويل الفلاحي[16]

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات عرضة للمخاطر المختلفة باختلاف أسبابها فمنها الطبيعية مثل التقلبات المناخية ومنها البشرية مثل سوء تسيير الموارد الطبيعية والمالية ومنها أيضا الاقتصادية مثل تقلبات الأسواق الفلاحية، إذ أن هذه العوامل قد تكون أحيانا مرتبطة بالنشاط الائتماني أيضا ففي الكثير من الاحيان تدفع تلك المخاطر إلى التأخر في دفع الديون وأحيانا يكون هذا بسبب طبيعة المقرضين(المخاطر العائلية المنتشرة في المناطق الريفية لدى الفئات ذات الدخل المحدود) أو طبيعة النشاط أو مدى تأثره بالمخاطر(المناخية والاقتصادية)، إن إدارة هذه المخاطر يعتبر شرطا أساسيا من أجل ضمان استدامة الخدمات

[16]ريم كعباش، وفاء ناجم، مرجع سابق ذكره، ص16-17.

المالية حيث يجب على مختلف المؤسسات النشطة في الأقاليم الريفية العمل على دراسة وتسيير تلك المخاطر من خلال عملية التأمين أو فرض ضمانات أو التنبؤ بها.[17]

أولا: ضمانات التمويل الفلاحي

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف القروض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الائتمان الطويل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان، لذلك تطالب عادة في رهن الأصول الثابتة كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية...، بالإضافة إلى الضمانات المذكورة يبقى الائتمان بحاجة إلى سند قوي من طرف المؤسسات أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة أهمها التأمين على الحسية والتأمين على الأخطار.

ثانيا: مخاطر التمويل الفلاحي

بالرغم من الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك يبقى الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر نذكر منها:

-تأثير العوامل الجوية(البرودة، الحرارة، السيولة) والبيولوجية(الآفات، الحشرات، الأمراض) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء اقتراضهم للأموال.

-طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.

-عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج حيث ترتبط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وذلك ما يؤثر على المردودية بالإضافة إلى قانون تناقص الغلة.

-عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات

[17]بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، ص95.

المحلية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، ما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.

-التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان فنجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفا من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار بالإفلاس أو توقفها عن العمل، لهذا نجدد هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.

- صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي فمن الصعب فرض رقابة على التمويل وكيفية استخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض، لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض استهلاكية.

المطلب الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي:

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:[18]

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع اعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض؛

- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛

- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض؛

- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط القراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب؛

[18] بن سمينة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(2000-1990)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص32-33.

- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة المقرضة يمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم أساليب الانتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الانتاج الفلاحي وادخال مختلف تقنيات الانتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الانتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

- يجب استخدام القروض الفلاحي في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛

- يجب على البنوك التأكد من استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثاني: القروض الفلاحية

يعتبر القطاع الفلاحي أهم دعائم الاقتصاد الوطني وأحد القطاعات الانتاجية الرئيسية ، ونظرا لأهميته البالغة أوجب على الدولة الاهتمام بتنميته وتطويره، وباعتبار أن التمويل الذاتي غير كافي لتمويل المشاريع الفلاحية ولارتباط الفلاحة بعدة ظروف أهمها المناخية والبيولوجية والمالية التي في الغالب لا يمكن للفلاح السيطرة عليها عملت الدولة على تدعيم هذا القطاع وتشجيع الاستثمار به عن طريق توفير التسهيلات والتحفيزات للعاملين بالإضافة لاستحداث صيغ تمويلية خاصة لتمويل هذا القطاع نجد أهمها قرض التحدي الموجه لتمويل النشاط الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم القروض الفلاحية وأهميتها

أولا: مفهوم القروض الفلاحية

1-مفهوم القروض

قبل أن نتطرق لمفهوم القرض الفلاحي نتطرق لتعريف القرض بصفة عامة:

القرض هو قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض وفوائدها والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقييم الضمانات التي تساعد على استرجاع القرض.[19]

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة لعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والشركات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة.[20]

فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير لمدة متوسطة أو طويلة الأجل[21]

2-مفهوم القروض الفلاحية

يعرف القرض الفلاحي على أنه توفير التمويل اللازم للنشاط الفلاحي في شكل أموال يضعها للبنك تحت تصرف المقترضين سواء أفراد أو شركات بهدف تطوير الأعمال الفلاحية وتنمية حصيلتها وفقا لعقد مبرم بينهما والذي يشمل تعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف. دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة مع دعم هذه العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة.[22]

تعرف القروض الفلاحية على أنها قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[23]

وفي الأخير يمكن تعريف القرض الفلاحي على أنه الأموال التي يقترضها الفلاح من البنك مع الالتزام بردها إليه وذلك بغرض تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية والتقليل من درجة التبعية الغذائية.[24]

---

[19] هيل عجمي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة01، 2209، ص

[20] دريد كامل الشبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة1، المجلد1، عمان، 2015، ص188.

[21] محمد البشير مركان وآخرون، القروض البنكية الاستثمارية كدعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تيسمسيلت، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، الجزائر، 2018، ص428.

[22] عبد الرؤوف نزار، مرجع سابق ذكره، ص16.

[23] معوش إيمان، بورحلة، مرجع سابق ذكره، ص69.

ثانيا: أهمية القروض الفلاحية[25]

تعتبر القروض الفلاحية حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الفلاحية، والنهوض بالقطاع الفلاحي، وفيما يلي سيتم التطرق لأهمية هذه القروض:

-يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات؛

-زيادة الكفاءة إذ يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛

- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة فقد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات؛

-مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة؛

- الحماية في الظروف المعاكسة(تجنب المخاطر) لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

المطلب الثاني: تصنيفات وأهداف القروض الفلاحية

أولا: تصنيفات القروض الفلاحية

تصنف القروض الفلاحية حسب المعايير التالية:[26]

1- التصنيف حسب الأجل الزمني: ويشترط أن يتناسب مبلغ القرض مع احتياجات الفلاح، حجم المشروع وطاقة المؤسسة المالية، كما يتعين أن يندرج الهدف من القرض في إطار نشاط المؤسسة وسياستها سواء كان القرض ذات أجل قصير(12شهرا) لتمويل رأس مال الفلاح أو قرض متوسط الأجل(7سنوات) لتوفير السيولة اللازمة لشراء الآلات والمعدات، كما يجب تحديد نوع الضمانات المقدمة وقيمتها لتفادي مخاطر عدم السداد.

---

[24] إيمان مجبر، قرض الرفيق كألية لتمويل المقاولة الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 201_-2019، ص5.

[25] علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص23-24

[26] صفية حميدة قمداني، العربي غويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد05، العدد01، جامعة الجزائر03، 2021، ص288-289.

- **قرض فلاحي قصير الأجل:** ويسمى قرض الاستغلال والمتمثل في قرض الرفيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو قرض قصير الأجل مدعم كليا ويخص لتمويل الأصول المتداولة وبالضبط قيم الاستغلال، ومدة القرض لا تتجاوز سنة واحدة. ويمكن أن تتعدى في بعض الأحيان سنتين في القطاع الفلاحي هذا النوع من القروض يمول مخطط إنتاج نباتي وحيواني ونجد ضمن هذا النوع القرض الموسمي الذي يمنح في موسم دورة الإنتاج أو موسم دورة الربيع أو في موسمين بالتعاقب وذلك القرض يخص المؤسسات الذي لديها فارق كبير بين زمن مدخلاها وزمن مخرجاتها يقوم قرض الاستغلال بتغطية عدة مجالات منها:

- اقتناء المواد التي تدخل في نشاط المستثمرات الفلاحية مثل: البذور، الشتلات، الأسمدة والمبيدات؛
- اقتناء أغذية الأنعام(جميع الأصناف)، معدات شرب الماشية والأدوية البيطرية؛
- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية؛
- تحسين أنظمة السقي.

- **قرض فلاحي متوسط الأجل:** توجه القروض الفلاحية المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز استعمالها(7سنوات) مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج. ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك معرض لخطر تجميع الأموال واحتمالات عدم تسديد من القروض المتوسطة الأجل، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

- **قرض فلاحي طويل الأجل:** توجد قروض طويلة الأجل التي تفوق في الغالب(7سنوات) ويمكن أن تمتد أحيانا إلى(20سنة) وهذا للاستثمارات التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة وتطول فيها مدة الاستثمار، وقبل البدء في حصول على إيراد العقارات ونظرا لطبيعة هذه القروض من حيث المبلغ الضخم والمدة الطويلة فهي موكلة لمؤسسات متخصصة تعتمد في تعبئة الأموال على المصادر خارجية وتتميز هذه القروض بدرجة من المخاطر لذلك تلجأ هذه المؤسسات في الاشتراك في تمويل واحد، بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في منحها.

2- التصنيف حسب الاستعمالات الرئيسية:

تصنف القروض الفلاحية حسب الاستعمالات الرئيسية إلى قروض عقارية، انتاجية، وقروض التنظيمات التعاونية الفلاحية، يمكن شرح كل واحدة منها كما يلي:

- **القروض العقارية:** الغرض منها شراء أرض فلاحية أو أراضي إضافية أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة وأي تحسينات أخرى وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلاف والماشية.
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- **القروض الاستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

3- تصنيف القروض الفلاحية حسب الضمانات[27]: يمكن تصنيف القروض الفلاحية حسب أنواع الضمانات التي يقدمها المقترض تأمينا لتسديده إلى ثلاثة أنواع:

- **قروض غير مضمونة:** تكون هذه القروض عادة غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ولكنها قد تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط؛
- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه القروض تكون مضمونة برهن لأموال المنقولة مثل المحاصيل والحيوانات؛
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وتكون مضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسميته أحيانا بالعقارية.

4- تصنيف القروض الفلاحية حسب الإنتاجية المتوقعة:[28]تصنف القروض حسب مقدار الناتج المحتمل الحصول عليه من استعمال القروض كما يلي:

-القروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي، اي حصول المقترض على دخل يمكنه من إيفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك؛

- **القروض المحايدة:** وتتضمن شكلين، الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجرى تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب على استخدامها زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ولهذا يطلق عليها أحيانا القروض الحدية، وتقدم هذه القروض عادة لتمكين المزارعين من مواجهة الظروف الطارئة أو غير مواتية أو أوقات الكساد، وهي بذلك تساعد المزارع على الاستمرار في عمله والمحافظة على مركزه المالي ولكنها لا تحقق له إضافة صافية في الدخل؛

- **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطى أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بقروض غير منتجة.

[27] إيمان مجبر، مرجع سابق ذكره، ص11.
[28]ايمان مجبر، مرجع سابق ذكره، ص12.

ثانيا: أهداف سياسة القروض الفلاحية[29]

1-زيادة التكوين الرأس مالي: يساعد الائتمان الفلاحي على زيادة رأس مال المستثمر في العمل الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بتوفير القروض متوسطة أو طويلة الأجل، وذلك لإقامة الأبنية وشراء الآلات وتأسيس المشاريع الإنتاجية جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، لذلك تتعدد أنواع القروض المقدمة وتصنيفاتها وأجالها لتشمل كل القطاع الفلاحي وفي جميع مراحله الزمنية؛

2- **المحافظة على حجم إنتاج فلاحي ملائم:** وذلك بتوسيع العمل الفلاحي مما يمكن الفلاح من تخفيض تكاليفه والحصول على فائدة اقتصاديات الحجم؛

3- **زيادة كفاءة إنتاج الحيازة الفلاحية:** عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشي ولآلات الفلاحية الحديثة، وتسهيل عملية الاستبدال والتحديث في المكونات الإنتاجية، كما يمكنه من شراء الأسمدة والأصناف المحصنة من البذور واستعملها ومن إحلال الآلة محل اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية؛

4- زيادة قدرة الفلاحين على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة: حيث تستدعي التطورات التكنولوجية في معظم الأحيان أو الظروف التسويق، إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة، فقد يستلزم الأمر استخدام تقنيات متطورة مثلا تربية الدواجن بسبب تشكل منافسة شديدة تستلزم تخفيض أسعار المنتج وتكاليف الإنتاج اضطرار مربي الدواجن إلى استبدال وسائل الإنتاج التي تعمل بها؛

5-مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات: يتصف الإنتاج الفلاحي بالموسمية ويتأثر لدرجة كبيرة بالظروف الجوية، فقد يحصل المزارع على قيمة المحصول دفعة واحدة أو على دفعات خلال الموسم، ولكن الإنفاق على العمل الزراعي مستمر، وذلك فإن الاقتراض يوفر للفلاح السيولة اللازمة حتى يستطيع مواجهة النفقات الموسمية في حين أنه لا يملك مدخرات ينفق منها؛

6- الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية: ينطوي العمل الفلاحي على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية أو الأوبئة، وهذا يظهر دور الاقتراض في حماية المشروع من الفشل والتصفية، ففي حالة توفر للفلاح هامش ائتمان أو مقدرة ائتمانية غير مستعملة، فيمكن استخدامها لتمويل الالتزامات الطارئة؛

7- إتاحة التملك: تملك الأراضي في فترة قصيرة نسبيا مقارنة بالمدة التي يستغرقها الفلاح إذ ما اعتمدنا على التمويل الذاتي.

[29] إيمان مجبر، المرجع نفسه، ص9.

المطلب الثالث: قرض التحدي كقرض استثماري فلاحي

يعتبر قرض التحدي من القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تدعيم قطاع الفلاحة والذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل، ومن أجل التعرف أكثر على تفاصيله من حيث مميزاته، ملف طلب القرض، الفئات المستهدفة سنعرض ذلك في هذا المطلب.

أولا: تعريف قرض التحدي

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي أو من أجل إعادة تجهيز واستغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة، يمنح هذا القرض إلى الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما خصص هذا الأخير قائمة للمشاريع التي تختلف باختلاف طبيعة القرض.

قرض التحدي هو قرض استثماري بشروط ميسرة تم اعتماده سنة 2011 يمنح بموجب اتفاقية للأشخاص الطبيعيين الذي يقدمون دفتر شروط صحيح وقانوني إلى الهياكل المخولة لها بذلك مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المكتب الوطني للأراضي الزراعية بمعنى:

- مالكي الأراضي الخاصة غير المستغلة يمنح لهم امتياز لاستغلال أراضيهم وتربية الدواجن المعفيون من المجال الخاص للدولة؛
- المزارعون ومربو الدواجن أفرادا أو منظمات تعاونية أو مجموعات قانونية معينة؛
- عقود إيجار أراضي زراعية.[30]

هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تحد المشاريع الاستثمارية من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، خاصة ما تعلق منها بإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد وتعزيز القدرات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية التي تعاني نقص وسوء التقييم وكذا تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة للتمويل. وقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة القرض الخاصة بالمشاريع التي حضت بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بمليون دينار أي ما يعادل 100مليون سنتيم للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية وتربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار و100 مليون دينار

[30] عبد الرؤوف نزار، مرجع سابق ذكره، ص20.

أي ما يعادل 10 مليار سنتيم لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم 10 هكتار وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.[31]

ويتميز قرض التحدي بمجموعة من المميزات نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مميزات قرض التحدي

نوع القرض	قرض التحدي متوسط الأجل	قرض التحدي طويل الأجل
قيمة القرض	من 1000000د.ج إلى 100000000 د.ج	
المساهمة الشخصية	10% للمستثمرات التي تقارب مساحتها أو تساوي عن 10هكتار	
	20%للمستثمرات التي تزيد مساحتها عن 10 هكتار	
معدل الفائدة	0%السنوات الخمس الأولى 01% من السنة 06 إلى السنة07	00%لسنوات الخمس الأولى 01%من السنة 06 إلى 07 03% من السنة 08 إلى السنة 09 5.25%انطلاقا من السنة العاشرة
مدة القرض	من 03 إلى 07 سنوات	من 08 إلى 15 سنة

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك نوعين من قرض التحدي وهما قرض تحدي متوسط الأجل والآخر طويل الأجل حيث أن قيمة مبلغ القرض لكل من النوعين تتراوح ما بين 1000000د.جإلى 100000000 د.ج كحد أقصى ويتوجب أن تكون المساهمة الشخصية لطالب القرض 10% للمستثمرة التي تقل مساحتها أو تساوي 10هكتار و20%إذا كانت تزيد عن 10 هكتار.

وتكون مدة تسديد الأقساط قرض التحدي متوسط الأجل من 03 إلى7 سنوات مع من 01إلى 03 سنوات التأجيل. ويكون معدل الفائدة في هذه الحالة 0% للسنوات الخمس الأولى و1% من السنة 6 للسنة7.

أما مدة تسديد أقساط قرض التحدي طويل الأجل من 08 إلى 15 سنة مع من 01إلى 05 سنوات التأجيل ويكون معدل الفائدة في هذه الحالة 0%في الخمس سنوات الأولى و1%من

[31] إيمان مجبر، مرجع سابق ذكره، ص18.

السنة 06 للسنة07 و3%من السنة08 للسنة09 أما انطلاقا من السنة10 فيكون معدل الفائدة 5,25%.

ثانيا: المستفيدون والمشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي

على اعتبار أن قرض التحدي هو قرض موجه للاستثمار في الأنشطة الفلاحية وتطوير الاستثمارات فيما يلي سنتطرق إلى المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي.[32]

1- فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

- الصرف والتطهير؛
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛
- وضع مصدرات الرياح؛
- التعديل؛
- أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية.

2- عمليات السقي الفلاحي:

- تجنيد معدات الري وتهيئة وانجاز الآبار الجديدة؛

- استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار؛

- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛

- إنشاء شبكات توزيع المياه؛

- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛

-تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي؛

3- وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

-الحصول على المواد الأولية "بذور، أسمدة ومنتجات فيزيوتقنية"؛

- الإنتاج الحيواني "منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الموجه لتغذية الماشية"؛

- قلع النباتات التي عمرت طويلا؛

[32] من إعداد الطالبات بالاعتماد على تصريحات مصلحة القروض

-عمليات تطعيم النباتات؛

-اقتناء العتاد الفلاحي؛

-اقتناء عتاد وتجهيزات الماشية.

4- إنجاز منشئات التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقديم:

-إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛

- إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛

-بناء أو تهيئة منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية؛

-بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التغليف والتعبئة لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

المستفيدون المؤهلون للاستفادة من قرض التحدي:[33]

- أصحاب الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص وأصحاب امتيازات الاستغلال الجديدة للأراضي الفلاحية(الزراعة/ أو تربية المواشي) الواقعة ضمن الملك الخاص بالدولة؛
- المستأجرين للأراضي المملوكة ملكية خاصة وبحوزتهم عقود التوثيق من الـأجير والممتلكات القابلة أن تخضع للرهن؛
- -المستفيدون من القانون18/83 بتاريخ 13أوت 1983 المتعلق بحيازة ملكية عقار فلاحي بشرط أن يكون قد حقق عائد من خدمة الأرض المخصصة؛
- أصحاب الامتيازات المستفيدون من الأراضي الزراعية الخاصة بالدولة في إطار القانون03/10 المؤرخ ب5 أوت 2010 الذين يتوفرون على شروط وطرق الاستغلال الفردي أو الجماعي للأراضي الفلاحية الخاصة بالدولة؛
- أصحاب الامتيازات المستفيدون من الأراضي الفلاحية تحت المرسوم الوزاري رقم 108 بتاريخ 23 فيفري2011 المتمثل في إنشاء المزارع والثروة الحيوانية؛
- المزارعون ومربي المواشي بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات المصلح الزراعية المشتركة؛
- المؤسسات الاقتصادية المشاركة في أنشطة الإنتاج الزراعي الذات أهمية واستغلال وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية؛

المزارع النموذجية.

ثالثا: إجراءات تقييم المشاريع الاستثمارية

[33] من إعداد الطالبات بالاعتماد على تصريحات مصلحة القروض.

الفلاح المرشد للاستفادة من القرض بعد تقديمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يقدم مشروعه في مديرية الخدمات الزراعي للولاية التي ينتمي إليها، والتي تجري عملية التحقق من المشاريع على أساس العناصر التالية:

1- تقديم ملف العرض الذي يحتوي على الوثائق التالية:

-عقد الملكية أو عقد الاستغلال منشور في المحافظة العقارية؛
- بطاقة الفلاح؛
- دراسة معدة من طرف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية أو من طرف مكتب دراسات مرخص من هذا الأخير.
2- قابلية تشغيل مشروع قرض التحدي الثبت من خلال الاتفاقية المنجزة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الزراعة والتنمية الريفية.

3-ملائمة المشروع لتطوير الاختصاصات الزراعية وتربية المواشي في المنطقة المخصصة على قاعدة استخلاص الدراسة المحضرة.

كل الملفات المستوفية للمواصفات المذكورة أعلاه وتحمل تأشيرة مديرية المصالح الفلاحية، تسلم للمعني حت يقدمها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل مشروعه.

المبحث الثالث: التنمية الاستثمارية في القطاع الفلاحي بالجزائر

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساعد على تحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة التي يقام فيها الاستثمار، كما يزيد من حجم الانتاج ويقلل الفجوة الغذائية ويحقق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار دعامة أساسية لاستمرارية النشاطات وبقائها قائمة في كل القطاعات الاقتصادية من بينها القطاع الفلاحي ويتجلى ذلك من خلال توسيع وتجديد وتطوير الهياكل والمعدات والممتلكات الاستثمارية حيث تعددت التعاريف والمفاهيم الاقتصادية للاستثمار، وهذا بتعدد الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وغيرهم بالإضافة إلى تعدد واختلاف أنواع الاستثمار، والتي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

أولا: مفهوم الاستثمار

يعد مصطلح الاستثمار من المصطلحاتشائعة الاستعمال حيث تعددت التعاريف المقدمة والتي تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين، حيث نجد من بين تلك التعاريف ما يلي:

يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه" استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[34] "

يمكن أن نعرف الاستثمار على أنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى انتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته.[35]

مما سبق من تعاريف يمكن تعريف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة .

ثانيا: مفهوم الاستثمار الفلاحي

قبل تعريف الاستثمار الفلاحي، يمكن تعريف الفلاحة على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان.

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية(كالأراضي) ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر.[36]

ويتميز الاستثمار في القطاع الفلاحي بمجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:[37]

- اختلاف السنة المالية في الزراع عن السنة المالية العادية؛
- يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية؛

[34] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص17.
[35]دريد كمال آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص12.
[36]بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص29.

[37]عيادي فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر-واقع وآفاق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد57، العدد4، 2020، ص360.

- تكون الدورة المالية في الزراعة طويلة لا تمكن المستثمر من الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة؛
- فرص التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي؛
- صعوبة التمويل الزراعي وهذا راجع لقلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الفلاحي وأهدافه

أولا: أنواع الاستثمار

هناك الكثير من أنواع الاستثمار وتختلف هذه الأنواع طبقا للهدف والغرض والعائد، ويمكن تقسيمها لعدة معايير تكون شاملة لها إلى ما يلي:

1- **حسب المعيار القائم على الاستثمار**

-**استثمار فردي:** ويتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخرته -أو من مدخرات الغير إلى تكوين رأس ال حقيقي جديد

-**استثمار الشركات:** ويعني ذلك الرأس المال الجديد الذي تقوم الشركة بتكوينه من خلال الاحتياطات الناتجة عن أرباح هذه الشركة أو ممن خلال القروض التي تحصل عليها؛

- **استثمار حكومي:** يتمثل في الرأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله، إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أذون الخزانة، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية.

2- حسب معيار الطبيعة القانونية:

-**الاستثمار الخاص:** وهو الاستثمار الذي يمتلكه القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة والربح على مالكيها. ومن هنا فإن النظرة الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية؛

-**الاستثمار العمومي:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة من أجل التنمية الشاملة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع إذا نتج عنه نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا منيت هذه الاستثمارات العامة الاقتصادية وتعظيم المنفعة العامة؛

-**الاستثمارات المختلطة أو المشتركة:** وتعود ملكية هذه الاستثمارات إلى القطاع العام والقطاع الخاص. فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه الاستثمارات، مثل استثمارات

إقامة السكك الحديدية أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموال طائلة.

3-حسب معيار الشكل :

-**استثمار عيني:** هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أو تحديثها؛

-**استثمار نقدي:** هو المقابل النقدي للاستثمار العيني، معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

4- حسب معيار المدة الزمنية :

-**استثمارات قصيرة الأجل:** هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية؛

-**استثمارات متوسطة الأجل:** وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن الخمس سنوات وتزيد عن السنتين وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة؛

-**استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتزيد مدة إنتاجها عن الخمس سنوات.

5-حسب معيار الجنسية:

-**استثمار وطني:** الجهة المستثمرة والممولة تنتمي إلى نفس البلد المستثمر فيه وينقسم إلى عام(يقوم به القطاع العام أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة) وخاص(ويقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة بدافع تعظيم الربح).

-**استثمار أجنبي:** أي أن الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي إلى البلد المستثمر فيه، أي يتم تكوين رأس مال حقيق جديد خارج الدولة.

6-حسب معيار أثر المشروع على طاقة المنشأة:

هي تلك الاستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص مبلغ مالي يدعى قسط الاهتلاك ويمكن تقسيمها لما يلي:

-**استثمارات جديدة:** في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري جديد، أو رغبة التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم؛

-**التوسع الاستثماري:** هي امتداد صناعي أو خدمي للمنشأة القائمة بغرض توسيع الطاقة الانتاجية للمؤسسة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج التي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر وذلك لتحقيق أهداف إضافية وتعظيم قيمة المؤسسة وأسهمها في السوق؛

-**استثمارات الإحلال الرأسمالي:** كما في حالة إحلال آلات في مصنع بآلات أخرى جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة.

7- تصنيف الاستثمار من حيث الطبيعة:

تتنوع الفرص الاستثمارية في مجالات الاستثمار المختلفة حسب كل مجال كالآتي:[38]

- **الاستثمارات الصناعية:** هي الاستثمارات التي تخصص لمشاريع صناعية يغلب عليها الطابع الصناعي في مختلف فروعها التحويلية، الإنتاجية وتتميز هذه الاستثمارات بتوفر رؤوس أموال ضخمة، وكفاءات تشغيلية ماهرة ومتخصصة وموقع ممتاز في السوق وهي لا تقوم إلا بدراسات استراتيجية طويلة الأمد.

- **الاستثمارات الزراعية**: وهي استثمارات تختص بالمجال الزراعي وهو ينال تحفيز كبير ودعم من طرف الدولة لأنه يدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد، ويخصص له مجال كبير للتمويل كما أن أهدافه لا تقتصر على الربحية بقدر ما يهدف على المصلحة العامة كمشاريع الدعم الفلاحي والاستثمارات في القطاع الزراعي وسيتم التطرق بالتفصيل لهذا الموضوع لاحقا.

- **الاستثمارات العقارية والسياحية:** تشمل كل ما يتعلق بالعقار كعمليات التعمير والبناء والبيع والشراء أو التوسع وتطوير المرافق العمومية، والاستثمار السياحي عرف اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف الحكومات نظرا لما يحققه من أهداف عديدة لعل أهمها جلب العملة الصعب وزيادة تدفق رؤوس الأموال الخارجية، فهذا النوع من الاستثمار يسمح بإنشاء مشاريع سياحية وفنادق ومرافق عمومية وخاصة حسب إمكانية الدولة في المجال السياحي وما تملكه من ثروات سياحية.

- **الاستثمار الخدماتي:** هو استثمار يتخصص في مجال الخدمات يهتم بالمصالح الاجتماعية للأفراد ويضفي نوع من الخدمات للقطاعات التي تعاني العجز في الخدمات الاجتماعية كالصحة عن طريق بناء العيادات والتنقل عن طريق الخدمات مؤسسات النقل.

[38] ماني فاطمة، قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص36.

يتنوع الاستثمار الفلاحي في الجزائر حسب تنوع الانتاج الفلاحي فيها، وتختلف هذه الأنواع على هذا الأساس حسب ما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل(01): أنواع الاستثمار الفلاحي

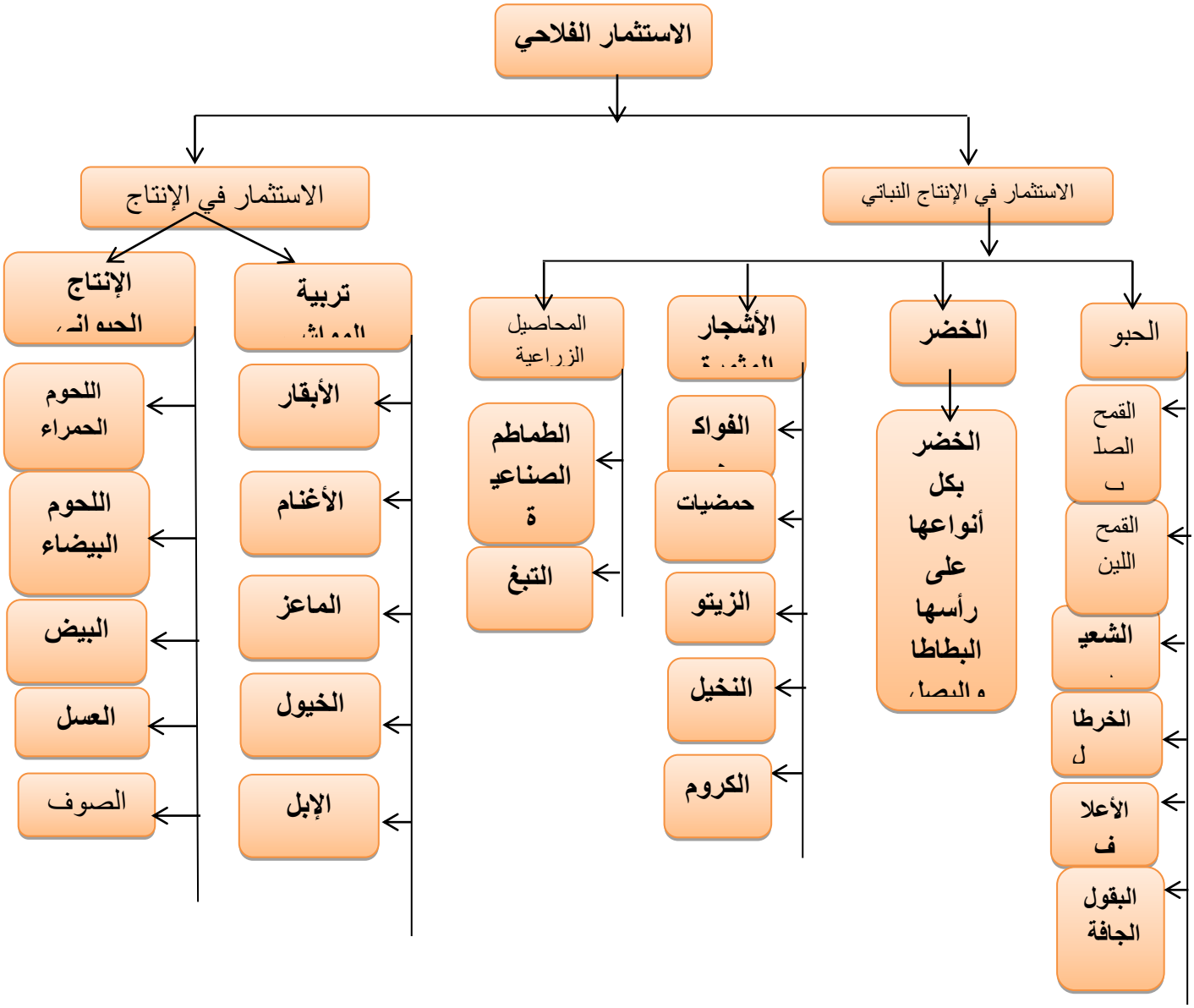

المصدر: عبد الرؤوف نزار، مرجع سابق ذكره، ص7.

ثانيا: أهداف الاستثمار الفلاحي[39]

1-الأهداف الاقتصادية:

- زيادة قدرة الانتاج الوطني الفلاحي على إتاحة السلع الغذائية وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين وكذلك الحد من استيرادها؛

- العمل على تنويع وتنمية الصادرات للسلع الفلاحية؛

- العمل على ارتفاع مستوى الدخول الفلاحية فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛

- زيادة قدرة الاقتصاد لوطني على زيادة عامل الانتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض؛

2- الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق مستوى غذائي متوازن وملائم للسكان؛

- المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق إتاحة العديد من فرص العمل للراغبين فيه؛

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة بالنسبة لأصحاب الإنتاج الفلاحي؛

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية.

3- الأهداف السياسية:

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أداء اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الفلاحي ومحدداته[40]

[39] عبد الرؤوف نزار، مرجع سابق ذكره، ص9.
[40] عيادي فريدة، مرجع سابق ذكره، ص361.

إن دافع الاستثمار الزراعي تربطها أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، يهدف من خلالها توفير منتجات غذائية استهلاكية للمواطنين تحقق بها الأمن الغذائي.

إلا أن دوافع الاستثمار الزراعي حسب الأهداف المراد تحقيقها منه، والتي تتمثل فيما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- زيادة معدل التوظيف وفرص العمل؛
- تأمين الغذاء؛
- توفير المواد الخام للصناعات المحلية؛
- إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي؛
- زيادة حجم الصادرات الزراعية.

هناك عدة محددات اقتصادية التي تشمل سياسات الانتاج والتسعير والتصنيع والتصدير والتي تتمثل في:

- سياسات الإنتاج: حيث يتم توجيه الاستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد.
- سياسات التسعير: القطاع الزراعي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى اختلاف في السياسات حسب درجة تدخل الدولة في تحديد الأسعار.
- سياسات التسويق: وتشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب.
- سياسات التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في المجال الزراعي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية.
- سياسات التصدير: تواجه الدولة النامية معوقات كثيرة في الأسواق العالمية لنفاذ صادراتها من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، وهو ما يفرض عليها العمل على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: مقومات وأسباب قلة الاستثمار الفلاحي

أولا: مقومات الاستثمار الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر وذلك نظرا إلى ما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تجعل منه أن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتتمثل هذه المقومات في:[41]

1-الأراضي الصالح للزراعة والعمالة: من أهم المقومات الفلاحية الموارد الطبيعية والتي تمثل 17,8% والأراضي الزراعية تشكل مابين16,5% من إجمالي المساحة المقدرة

[41] عيادي فريدة، مرجع سابق ذكره، ص360.

ب2381741 كم^2، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.

2- **اختيار موقع المشاريع الزراعية:** إن اختيار موقع المشاريع الزراعية يعتبر من أهم متطلبات الاستثمار الزراعي، من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الزراعي بمختلف عناصره والمتمثلة في توفير المياه ببناء السدود وحفر الآبار، إنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي.

3-مصادر الثروة الحيوانية: بحيث تسمح بتوفر عدد معتبر من الثروة الفلاحية.

4-تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي: يعد استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الزراعي من متطلبات الاستثمار الزراعي.

5-تحديد نوعية الإنتاج: إن تحديد نوعية الإنتاج الزراعي يعد من مقومات الاستثمار الزراعي، وهذا حسب التوجهات الاقتصادية للدولة.

6-برامج تشجيع الاستثمار الزراعي: يعد التمويل الزراعي من أهم القضايا التي تعرقل الاستثمار الزراعي وتسعى العديد من الدول في تسطير برامج لتشجيع الاستثمار عن طريق منح الإعانات المالية للدولة ومنح الاستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية لشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي، وهو ما تجسده في القطاع الفلاحي من خلال الدواوين الفلاحية والغرفة الوطنية للفلاحة والجمعيات المهنية وإنشاء صناديق فلاحية لدعم وتأمين الفلاحين.

7- التسويق الزراعي: يعتبر التسويق الزراعي من أهم المشاكل التي يواجهها الإنتاج الزراعي، بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق.

8-التصنيع الزراعي: لأن توفر هذه الإمكانيات سوف تحفز على الإنتاج الزراعي.

ثانيا: تحليل أسباب قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي

إن حصة القطاع الزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع العام، وترجع قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب والعوامل يمكن تلخيصها وحصرها فيما يلي[42] :

1- **ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية :**

[42]رزيق كمال، منصوري الزين، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة عوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد1، العدد28، 2013، ص73.

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الاصلاحات الزراعية، التي تم إنجازها لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في زيادة المساحات الزراعية فلم تزد إلا بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء الذي يزداد بمعدل أعلى مقابل نمو بطيء للإنتاج. زيادة إلى هذا لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم العناية كذلك لمعايير ومواصفات الجودة ولضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية بالإضافة إلى نقص متخصصين في التسويق.

2-ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

إن الجزائر بذلت جهود لا يستهان بها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي ، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وذلك نتيجة عوامل عدة أهمها:

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي؛
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية؛
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها وتحديد الأولويات؛
- عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.

3-تحول الأسواق الخارجية وتدهور الزراعة المحلية:

تتحول أسواق رأس المال الخارجية وكذا أسواق الإنتاج تدريجيا نحو سلوك جديد على وقع ارتفاع أسعار النفط لتهدد الأمن الغذائي في كل الدول المرتبطة بتلك الأسواق بشكل أو بآخر وهكذا تحول الاستثمارات الخارجية من الطاقة إلى المعادن والحبوب مما زاد الطلب الإجمالي على مخزونات الغذاء فارتفت أسعارها بعد أن شح المعروض منها. وتحولت الشركات الرأسمالية الكبرى من احتكار النفط إلى احتكار الحبوب والذهب. أما الدول الرأسمالية تتحول تدريجيا إلى استغلال الأرض في إنتاج الطاقة الحيوية مما زاد من زراعة المنتوجات النباتية المعدة للطاقة على حساب منتوجات الغذاء أما المجتمعات كثيفة السكان

مثل الهند والصين فقد تحول سلوكها الاستهلاكي إلى الطلب على اللحوم والأجبان مما ضاعف الطلب على غذاء الماشية وزاد من أسعارها كل شيء يتحكم في اتجاهات الأسواق تغير عدا وضعية السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول النامية ومنها الدول العربية التي ازدادت تدهورا.

خلاصة:

يعتبر اللجوء إلى التمويل الخارجي السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل والدورات الإنتاجية، وهذا بسبب عدم قدرة المستثمرين عل لتمويل الذاتي وخاصة في المجال الفلاحي باعتبار دورة الإنتاج طويلة نسبيا.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تم التوصل أن من أهم أساليب تمويل الاستثمار الفلاحي هي القروض البنكية بصفة عامة وقرض التحدي بصفة خاصة الذي تم تخصيصه لتمويل الاستثمار الفلاحي بغرض تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر وجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسينه بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية وتحسين الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفة لوكالة مستغانم، حيث يعد من البنوك الجزائرية.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف عل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهم أهدافه والمهام الموكلة إليه، ومن ثمة التعرف على هيكله التنظيمي، ثم دراسة حالة قرض التحدي على مستوى الوكالة وذكر لمحة عن الوكالة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية الأكثر شهرة في منح القروض والتي تمول القطاع الفلاحي في الجزائر، ومع توسع نشاطه تم تقسيمه إلى وكالات عبر التراب الوطني حتى يتمكن المقترضون والعملاء من الالتحاق به والاستفادة من خدماته،

ومن أجل ذلك سنتطرق إلى نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه وكذا هيكله التنظيمي، بالإضافة للوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي. أسس هذا البنك برأس مال قدره 1مليار دينار جزائري في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تثبتها الدول بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982. وذلك بهدف تكوين القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة ذات رأس مال قدره22مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000د.ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاتها مع زبائنها أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم رقم106-82 الصادر في 11مارس 1982 أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة1985 إلى 269 وكالة منها6 رئيسية و31 فرع، أما اليوم فأصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصاديين لغرض اقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل،

وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.

أولا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية:

1-مرحلة 1982-1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام لبنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2- مرحلة 1990-1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفة ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدامه الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام سويفت SWIFTلتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: تم وضع نظام سيبوSIBO يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب استخدام الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقتقصير .

1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك.

3-مرحلة 2000-2004: تميزت المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية واستجابة لاحتياجات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا على عصرنة البنك وتحسين

أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

سنة2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

سنة2001: قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي لمواجهة مشاكل السيولة، بالإضافة لتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

سنة 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس أي استقبال الزبون بالجلوس في مكان مريح مواجها لموظف البنك والتخلص من التنظيم الذي يعتمد على الشبابيك، ومع الخدمة التي توفر إمكانية فحص الزبون لحسابه الشخصي عن بعد.

سنة2004: إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية وتتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة واصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات البنك.

سنة 2005: في شهر سبتمبر عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي للأوراق النقدية وسط حضور جماهيري كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولى لسنة2006 من أجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن.

2011-2014: شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الإلكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم وطلب دفاتر الشيكات في شبكة الانترنيت والسماح للمؤسسات بتحويل أجور العمال دون التنقل لمقرات عملهم، إضافة للتحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية. وأيضا قام بنك بدر بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث بطاقة السحب المتداولة.

ثانيا: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد وتتمثل فيما يلي:

أ- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

ب- **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن عل أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك يحرص عليهم حرصا يليه المنطلق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

ت- **مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع الناس لذا مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الأتية من قبل الزبائن.

ث- **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملاته الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

ج- **مبدا الأمن:** وهذا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والمصالح

الشكل(02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

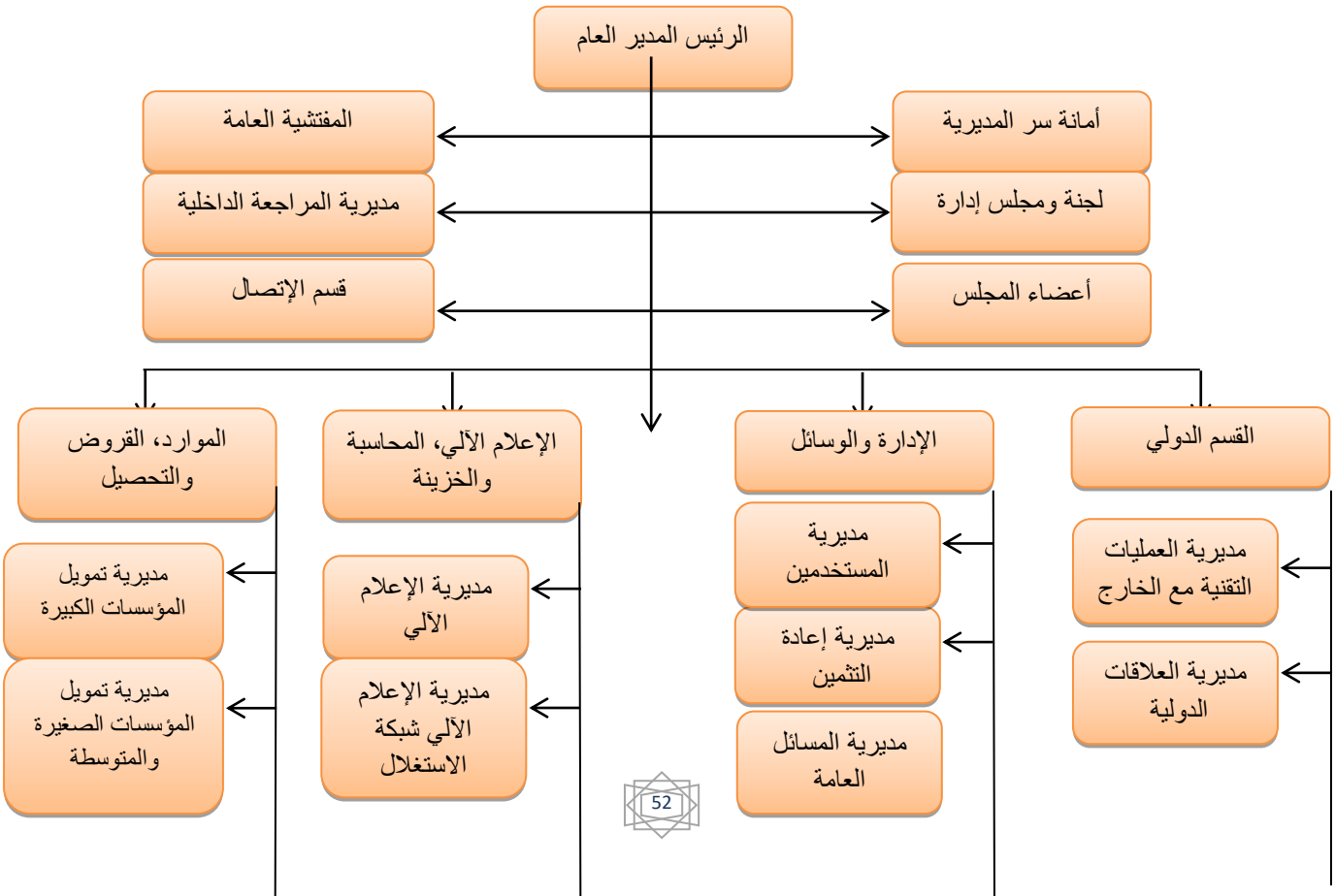

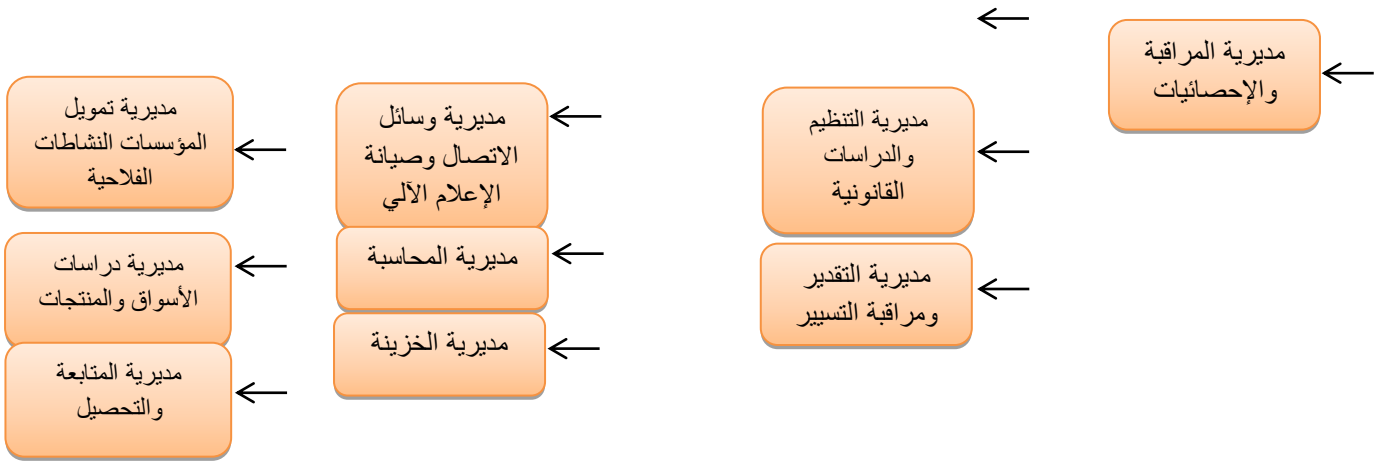

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نيابة سلطة الرئيس المدير العام يساعده ثلاثة نصحاء يساندونه ومديرين عامين ومساعدين وتضم تركيبة البنك مديريات مركزية مختلفة حسب القطاعات التالية:

- **قطاع التسيير:** ويضم النيابات العامة التالية:

- نيابة المديرية العامة للقروض وإعادة التحصيل؛

- نيابة المديريات العامة للإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة؛

- نيابة المديرية العامة للإدارة والوسائل؛

- نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية.

- **قطاع المراقبة الداخلية:** ويضم:

- تركيب-تأليف وإنشاء العلاقات الداخلية؛

- التفتيش العام؛

- مديرية التدقيق الداخلي؛

- محافظة الاتصال.

- **قطاع الاستغلال:** ويضم:

- المديرية الفرعية؛

- الوكالات والوكالة المركزية؛

- المكتبين الدائم والدوري.

- **القطاع الوظيفي:** ويضم:

- ترتيب العلاقات الداخلية؛

- مجلس المديرية؛

- لجنة القروض والخزينة؛

- **القطاع الوظيفي:** ويضم:

- ترتيب العلاقات الداخلية؛

- مجلس المديرية؛

- لجنة القروض والخزينة؛

- لجنة الأسواق؛

- لجنة الضمان؛

- لجنة إرشاد الإعلام الآلي.

أولا: المديريات الرئيسية التابعة لنيابة الموارد، القروض والتحصيل:

1- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى:

وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الكبرى العامة والخاصة الوطنية منها والدولية مع تنشيط القطاع التجاري والصناعي.

2- مديرية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في القطاعين التجاري والصناعي.

3- مديرية تمويل النشاطات الفلاحية:

وقد أوكلت لها مهمة تمويل النشاط الفلاحي من خلال دراسة كل الملفات المتعلقة بالقروض الفلاحية.

4- مديرية الدراسات الأسواق والمنتجات:

- أوكلت لها مهمة الدراسات المؤدية إلى إعادة سياسة البنك في ميدان التمويل؛

- وضع بنك المعلومات فيما يخص التسويق والموارد ومتابعة الأعمال ومديرية المراقبة والإحصاء.

5- مديرية المتابعة وإعادة التحصيل: هذه المديرية مكلفة بالمهام التالية:

- ضمان احترام الشروط الناجمة عن رخص التمويل مع مراقبة كل الوثائق؛
- التدخل وإعلام المسؤولين في الرتب عند اكتشاف التعاون أو المخالفة؛
- ضمان متابعة الديون الغير مدفوعة؛
- متابعة تصفية الديون مع مديرية الشؤون القانونية.

ثانيا: المديريات التابعة لنيابة الإدارة والوسائل

1-مديرية المستخدمين: أوكلت لها المهام التالية:

- المساهمة في تنمية مهارات المستخدمين ووضع مسائل التسيير العصرية لهم؛
- التأكد من توفير العدد المناسب للمستخدمين في قطاعات البنك ووضع خطة للتوظيف؛
- وضع والتحقق من إجراءات التوظيف ومتابعة المسار المهني وتشجيع المهارات؛
- التحقق من وضع نظام عصري في حسابات الأجور.

2- مديرية إعادة التقييم للموارد البشرية: أوكلت لها المهام التالية:

- المساهمة في وضع سياسة التكوين؛
- وضع تقدير للمعارف المهني للمستخدمين بصفة دورية؛
- المساهمة في التطوير النوعي للمصالح المرتبطة بالزبائن.

3- مديرية المسائل العامة: أوكلت لها المهام التالية:

- ضمان تسيير المراسلات المركزية للبنك؛
- ضمان وقاية وصيانة كل المنقولات والعقارات المملوكة للبنك؛
- تحرير بطاقة تقنية من مخططات تهيئة منشئات البنك.

4- مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات:

يلجأ إليها في حالة عدم قدرة المدين على تسديد ديونه أمام الدائن أو إهماله تحت ظرف من الظروف أو رفضه إراديا، في هذه الحالة يجد البنك نفسه مضطرا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة مستحقاته المالية والتي تهدف إلى دفع المدين على الوفاء

بالالتزامات التعاقدية، حيث نجد أن الدائن يقوم بالإجراءات الودية تكون له بمثابة تبرير في حالة اللجوء للعدالة.

5-مديرية التقدير ومراقبة التسيير: وقد أوكلت لها المهام التالية:

- وضع التقنيات العصرية للتقدير والمراقبة وتحليل التسيير وجمع المعلومات الخاصة بالتقدير؛
- وضع تقرير عمل سنوي للقطاع وكذا التقرير السنوي لتسيير البنك؛
- وضع الميزانية التقديرية والعمل على تحقيقها وتحقيق دراسة اقتصادية مناسبة لحساب المديرية المساعدة.

ثالثا: المديريات الرئيسية التابعة لنيابة الإعلام الآلي

1- **مديرية الإعلام الآلي:** وقد أوكلت لها المهام التالية:
- وضع مخطط عملي للإعلام الآلي البنكي؛
- متابعة الأرشيف والمعلومات الالكترونية؛
- وضع البرامج العملية وتكوين المختصين في الإعلام الآلي بمشاركة مديرية التكوين؛
- دراسة القضايا المختصة بالإعلام الآلي المطروحة من قبل الوكالات.

2- **مديرية الإعلام الآلي وشبكة الاستغلال:**أوكلت لها المهام التالية:
- وضع كل الحوافز الأمنية في الإعلام الآلي والشبكات؛
- العمل على وضع شبكات الاستغلال للإعلام الآلي.

3- **مديرية وسائل الاتصال وصيانة الإعلام الآلي:**
- دراسة كل برامج المديرية العامة فيما يخص الاتصالات؛
- وضع برنامج خاص فيما يخص الاتصالات.

4- **مديرية المحاسبة العامة:**
- مراقبة كل الحسابات البنكية؛
- تقديم المعلومات لمديرية الضرائب؛
- وضع برنامج للإجراءات العملية في المحاسبة وميدان التكوين فيها؛
- وضع تقرير سنوي للمحاسبة العامة للمديرية العامة.

5- **مديرية الخزينة:**
- مراقبة الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة؛
- وضع الإجراءات لعملية التمويل؛
- مراقبة الحسابات البنكية المفتوحة لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية.

رابعا: نيابة العلاقات الدولية:

1- مديرية العمليات التقنية مع الخارج

- استعمال الوثائق الفرضية "ملكية، استيراد، تصدير".

- اقتراح قيمة العملة الصعبة للتبادل.

2 – مديرية العلاقات الدولية مع الخارج

-مساعدة الزبائن بتخفيف الدفع الخارجي؛

- تحليل وضعية البنوك الخارجية وإعلام المديرية العامة قصد الحرص على علاقات البنك بالمراسلين.

3- مديرية المراقبة والاحصائيات

- وضع تقنيات المراقبة مع الخارج؛

- التدخل في حالة وجود خلل يؤدي إلى خسائر للبنك والعمل على تصحيحها؛

- التأكد من ترجمة الوثائق.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لتقديم حالة قرض التحدي لوكالة مستغانم

يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 06وكالة سنة1983 إلى 59مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز6970 عامل أي أكبر يد عاملة مع البنوك الأخرى.

المطلب الأول: تقديم عام لوكالة مستغانم

أولا: تعريف وكالة مستغانم

للتقرب أكثر من الزبائن، قام البنك بفتح عدة وكالات على مستوى التراب الوطني، وهذا لجذبه والحفاظ عليه، على مستوى كل واحدة منها يتم طرح عدد من الخدمات التي تشبع احتياجاته، وبذلك أصبح للبنك حلول لمشاكل الأفراد بالخصوص والمؤسسات على العموم، الذين يبحثون عن الأمان والراحة، للإجابة على هذه الاحتياجات، يعرض البنك

خدمات فهناك من الأفراد من يبحث عن أماكن لوضع أموالهم المدخرة، يختارون من بين أشكال التوظيف الموضوعة أمامهم، وهناك البعض على العكس، هم بحاجة إلى أموال لتحقيق وإنجاز مشاريعهم بالنسبة لهؤلاء يمنح البنك قروض، أي إمكانية رصد رؤوس أموال التي يجب أن تسدد في آجال متوافقة وملائمة الهيكلة التي يمكن أن تحقق ذلك ولها علاقة مباشرة مع الزبون في الوكالة.

الوكالة تمثل الخلية الأساسية متعددة تكافؤ الاستغلال للبنك، هي قادرة بفضل هياكل استقبالها ومعالجتها الفعالة من إشباع الزبون، مهما كانت طبيعتها وقطاع نشاطاتها، تستغل كل الوسائل المتوفرة لديها لجذب الزبائن وذلك بعرض خدمات ومنتجات بنكية هم بحاجة إليها في حياتهم الشخصية والعملية.

من أجل تأدية مهامها المتغيرة والشاملة وتنفيذ مختلف عملياتها، ومن أجل أن تعمل في شروط جيدة يجب أن تتبنى نوع من التنظيمات الهيكلية الفعالة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

ونجد في مختلف وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم الهيكل التنظيمي الآتي:

الشكل(03): يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة بدر بمستغانم.

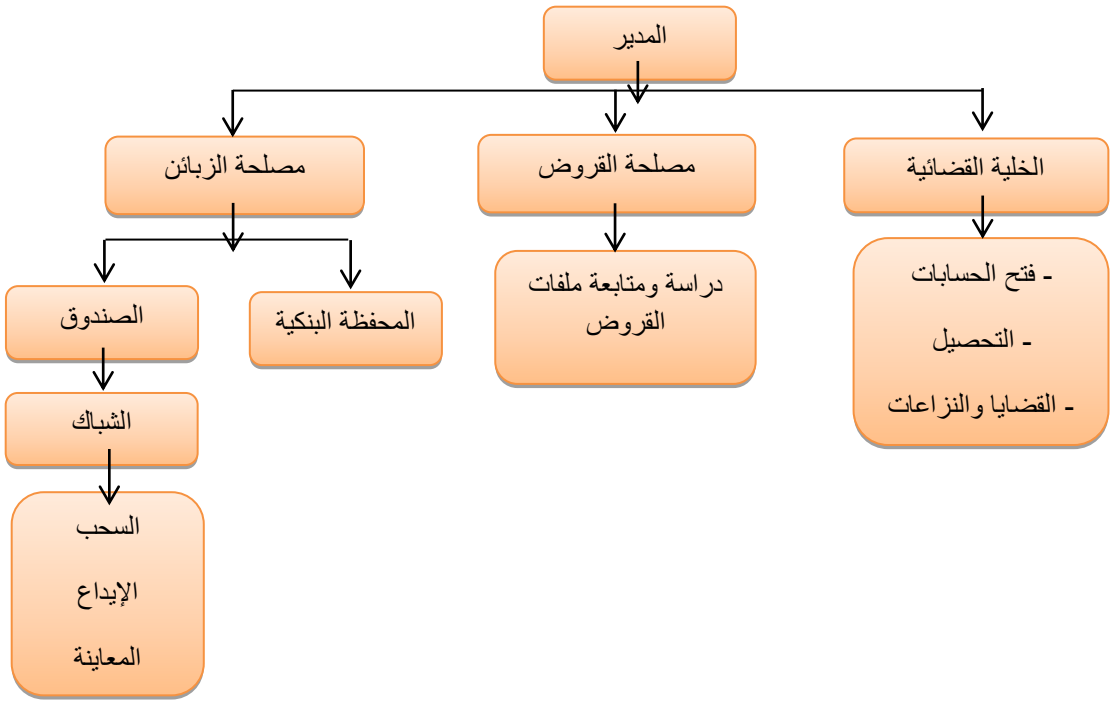

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معلومات مصلحة القروض

يتكون الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم من:

1- **مصلحة الزبائن:** تهتم هذه المصلحة بكل ما يعني مشاكل الزبائن وحاجياتهم في العمليات البنكية، وتنقسم المصلحة إلى:

المحفظة البنكية: تعتبر المحفظة البنكية من أهم مصالح الوكالة، وتعتني بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية "النقد الملموس" وتشتغل بوثائق رسمية منها الداخلية "عمليات تخص زبائن الوكالة" ومنها الخارجية" العمليات ما بين البنوك" ويمكن تحديد عمليات المحفظة البنكية بشكل عام كما يلي:

- **القبض:** هذه العملية تنطلق أساسا من عملية تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن في شكل شيكات مسلمة من بنوك أخرى مختلفة، وهي العملية التي تقوم فيها الوكالة بإرسال شيكات الزبائن المسلمة من البنوك الأخر بغرض التخليص، حيث تنتقل القيم المالية في النهاية من الشيكات المسلمة إلى أرصدة الزبائن في الوكالة.
- **عمليات التحويل:** هو انتقال الأرصدة المالية من حساب في الوكالة نفسها أو من حساب زبون لحساب زبون آخر في وكالة أخرى من نفس النوع أو مختلف أنواع البنوك، وتتم هذه العملية اعتمادا على وثيقة عملية بنكية تسمى وصلة الوكالة.

يتم التحويل بطلب من الزبون بأمر التحويل "وهو وثيقة تملأ من طرف الزبون وتمضى" أو عندما تتحمل الوكالة فائضا أو عجزا في السيولة.

- **الشيك المضمون الدفع:** هو عمليات بنكية تسلم بصددها الوكالة بشيك بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشيك المضمون، وهذا من أجل إثبات للمستفيد الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد، والذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة إل الاستحقاق.
- الصندوق: يعتبر الصندوق رئة أي وكالة بنكية نظرا لخصوصيته المتمثلة أساسا في عمليات السيولة، ويعتبر الصندوق أحد أهم عناصر البنك ويعمل بالتنسيق الدائم والمستمر والمباشر مع المحفظة البنكية والشباك.
حيث أن هذا الأخير يتم فيه التسجيل المحاسبي لعمليات السحب والإيداع التي يقوم بها في النظام البنكي المعتمد، والاعتماد على رموز العمليات او تتم العمليات كالتالي:

في حالة السحب يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية أولا ثم يقوم أم الصندوق بالدفع، أما في حالة الإيداع يحدث العكس، بحيث يقوم أمين الصندوق في الأول بحساب المبالغ المالية المراد إيداعها، ثم يمضي الزبون استمارة الإيداع بعد ملئها، وبعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى الشباك.

2-**مصلحة القرض:** تعتبر مصلحة القرض مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت، وتهتم مصلحة القرض في وكالة مستغانم بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض ومعالجتها، حيث ترتكز على عدة نقاط منها، خاصة ما يعني بالمردودية، وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية والتحصيل لحالات عدم التسديد والعجز.

كما تقوم مصلحة القرض بعدة مهام أخرى أهمها المشاركة في إعداد جداول الإحصاءات البنكية، سواء منها الشهرية أو الثلاثية أو السنوية الخاصة بالوكالة، وهذا من أجل الاستغلال الحسن والأمثل السلطات داخل الوكالة.

3- **الخلية القضائية:** وهي خلية مستقلة النشاط نسبيا حيث تميل طبيعة نشاطها على كونها ادارية أكثر منها محاسبية، ويقوم على الخلية القضائية لجنة إدارية متخصصة في الشؤون القضائية والحقوق والنزاعات وغيرها من المسائل الخاصة، بحيث تسهر الخلية القضائية على إتمام ما يلي:

- فتح الحسابات البنكية والتأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة إداريا وكونها خالية من الأخطاء الإدارية التي توقع الزبون والبنك معا في مشاكل مستقبلية؛
- السهر على القضايا والنزاعات التي تخص البنك؛
- متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل، والعمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة بغية تجنب كل أنواع المشاكل، وفي هذا الصدد تمتلك الخلية في حالة ثبوت هذه المشاكل أحقية تجميد الحسابات، إيقافها مؤقتا لغاية حلها؛
- القيام بعمليات التحصيل البنكي؛
- التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية.

ثالثا: أهداف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية الحالية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية القيام بمجموعة من الأعمال لتحقيق الأهداف التالية:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين العلاقات مع العملاء؛
- تحسين نوعية الخدمات؛

- الحصول على أكبر حصة في السوق؛
- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي وتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصرنتها.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني؛
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات؛
- الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم.
- تعميم سياسة العصرنة وذلك بالتقرب من زبائنه وكذا من العملاء الاقتصاديين باعتبارهم الركيزة الأساسية لدفع عجلة الاستثمار.
- تحقيق مفهوم البنك النموذجي بالخدمة الشخصية والذي يقصر على بنك البدر فقط.
- دمج نفسه في تكنولوجيا الإعلام عن طريق بعص الأنظمة كالتسويق الخاص بالعمليات التجارية الخارجية ونظام الإرسال عن بعد الذي يسمح بتحقيق العمليات البنكية عن بعد وفي حينها.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل مجهودات لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك على:

- رفع الموارد بأقل التكاليف وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين؛
- التسيير الدقيق للخزينة؛
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.

رابعا: مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية مستغانم

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛

- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛

- انشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة؛

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عملتي الادخار والاستثمار؛

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛

- المشاركة في جمع الادخارات؛

- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛

- تقسيم السوق المصرفي والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة الأطباء والصيادلة؛

- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنية المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المطلب الثاني: ملف قرض التحديومقارنته مع أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة للقطاع الفلاحي

أولا: ملف وضمانات قرض التحدي

1- ملف قرض التحدي

يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض وثلاث نسخ منه؛
- شهادة ميلاد أصلية؛
- نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها؛
- دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب الدراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- عقد ملكية أو عقد الامتياز للأرض الفلاحية؛
- الفاتورة الشكلية؛
- شهادة الموافقة على المشروع من طرف مصالح الفلاحة؛

- شهادة علاقة مع الضرائب؛
- بطاقة الفلاح؛
- رخصة البناء للمنشآت المراد إنجازها داخل المستثمرة؛
- الاعتماد الصحي بالنسبة للحضائر تربية الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها؛
- رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري.

2- ضمانات قرض التحدي:

تنقسم الضمانات والاحتياطات لقرض التحدي إلى نوعين احتياطات وضمانات حاضرة يتوجب تقديمها عند طلب القرض ولا يمكن الاستغناء عنها أما الاحتياطات والضمانات غير الحاضرة تطلب لتكميل الملف .

الضمانات و الاحتياطات الحاضرة:

- رهن قانوني من الدرجة الأولى(قطعة أرض فلاحية)؛
- توقيع سندات الأمر؛
- عقد امتياز؛
- دفع مبلغ المساهمة الشخصية؛
- التزام توثيقي برهن المعدات الممولة وتسجيل عقد تأمينها متعدد الأخطار لصالح البنك؛
- التزام توثيقي برهن للأداة الناقلة وتسجيل عقد تأمينها متعددالأخطارلصالحالبنك؛
- توقيع رسالة الالتزام؛
- وكالة توثيقية لتجديد عقد التأمين لصالح البنك؛
- اتفاقية القرض وتسجيلها من طرف المصالح المعنية؛
- توقيع رسالة سقوط أجال تسديد الدين؛
- جدول التسديد الضريبي الحالي؛
- استشارة والرد من مركزية المخاطر؛
- نسخة من رخصة السياقة سارية المفعول أو التزام بتوظيف السائق؛

الضمانات والاحتياطات غير الحاضرة:

- رهن معدات الممولة مع ابرام عقد متعدد الأخطار لصالح البنك؛
- رهن الأداة الناقلة الممولة وإبرام عقد تأمينها متعدد الأخطار لصالح البنك؛
- الفاتورة النهائية؛
- محضر المعاينة بعد تحقيق المشروع؛
- جدول الاستحقاقات مصادق عليه من طرف الزبون؛
- استشارة مركزية المخاطر.

ثانيا: مقارنة قرض التحدي بالقروض الأخرى المقدمة من طرف البنك الفلاحي

سنقوم بوضع جدول يحتوي على أنواع القروض التي تقدمها وكالة مستغانم، "التحدي"، "الرفيق"، "كناك"، وكذلك عدد المشاريع الممولة من سنة 2012إلى سنة2018.

جدول رقم(02): يمثل أنواع القروض التي منحت من طرف الوكالة لتمويل الفلاحة وعدد المشاريع الممولة

القرض	عدد المشاريع الممولة	النسبة(%)
التحدي	12	1.71
الرفيق	88	12.55
أونساج	514	73.32
كناك	87	12.41
المجموع	701	100

- المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مسؤول مصلحة القروض

من خلال دراستنا التي قمنا بها، تبين لنا أن قرض التحدي بلغت نسبته1.71%وقرض الرفيق وصلت نسبته إلى 12.55%، أما أونساج73,32% في حين أن قرض الكناك بلغت نسبته 12,41%.

مما سبق نستنتج أن قرض "التحدي" نسبة تمويله للمشاريع ضئيلة بالنسبة لتمويلات القروض الأخرى هذا راجع لعدة أسباب من بينها أن قرض "التحدي" هو قرض مستحدث من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أي لازال في مراحله الأولى مقارنة بالقروض الأخر حيث تم بدأ العمل به من سنة2012.

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض التحدي الخاص بشخصية طبيعية

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عددا من المراحل للوصول إلى قرار منح القرض، حيث تختلف تلك القرارات والإجراءات حسب طبيعة القرض، الوثائق المطلوبة، الضمانات، الدراسات المتبعة، حجم القرض، والغرض من القرض...إلخ، حيث اقتصرت هذه الدراسة على قرض التحدي ويمكن إجمال خطوات دراسة ملف هذا القرض في المراحل التالية:

أولا: المقابلة وتقديم العميل الطلب لقرض التحدي.

تقدم السيد"أ" البالغ من العمر 64 سنة في سنة2019 إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف تمويله لشراء 100رأس غنم(96 خروف، 4كبش)، حيث قام المسؤول عن الزبائن في البنك باستقباله والإجابة عن استفساراته عن أنواع القروض المقدمة من طرف البنك، وسؤاله عن الدافع الذي جعله يطلب القرض، وعن المشروع الذي سينجزه،

وبعد تثبيت القرض على قرض التحدي للإنشاء تم إعطاؤه ملف القرض والوثائق التي يجب توفرها والضمانات التي يحتويها، والفوائد التي يجب عليه دفعها.

البنية التحتية: المزرعة لديها بنية تحتية كافية إلى حد كبير وفي أفضل الظروف لتنفيذ المشروع وهي تتكون من: مستودع، زريبة تقليدية، مصدر المياه.

الإمكانيات الحالية: انتاج المحاصيل الحقلية(قمح صلب، قمح اللين، الشعير)

الإمكانيات المرجوة: تمديد مناطق العلف، زيادة في قطعان الأغنام

هدف المشروع: يهدف المشروع إلى تطوير قطاع تربية الأغنام وكذلك إنتاج اللحوم والصوف، حيث يتم استبدال مساحة الحبوب بالأعلاف المروية.

تكلفة المشروع: تقدر تكلفة المشروع ب5598240,00دج، ومن أجل ذلك يطلب المزارع قرض التحدي.

ثانيا: الدراسة المالية للمشروع

ترتكز هذه المرحلة حول تحليل مختلف الوثائق المالية المكونة للملف المالي المتمثلة في:

يتم تقسيم المساهمات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تقسيم المساهمات

الطبيعة	تكلفة المشروع	المساهمة الشخصية	قرض بنكي
100رأس خروف	6997800,00	1399560,00	5598240,00
النسبة	%100	20%	%80

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد عل المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض

بما أن مساحة الأرض تجاوز 10 هكتار فإن قيمة المساهمة الشخصية تكون20% بالنسبة للمستثمر والبنك يمول80%.

يتم تسعير المشروع وفقا لما يلي:

الجدول رقم(04): تسعير المشروع من طرف البنك

التعيين	الكمية	السعر	المجموع
خروف	96	65000	6240000
كباش	04	75000	300000
		المجموع خارج الرسم	6540000
		الرسم7%	457800
		المجموع متضمن الرسم	6997800

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض

من خلال الجدول يتبين أن تسعير اقتناء 100 رأس غنم يقدر ب6997800دج متضمن الرسم.

ثالثا: دراسة الملف:

بعد تقديم ملف القرض من طرف العميل تليها الخطوات التالية:

1-التدقيق والمراجعة: تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتحقيقات الاولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المؤسسة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار لنشاط العميل...إلخ، ويقوم البنك أيضا بإرسال لجنة مكونة من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

2-دراسة الضمانات: يقوم موظف في مصلحة القروض بدراسة الضمانات الحاضرة والاحتياطية لهذا العميل والتأكد من توفر كل ما هو مطلوب.

3-تحويل الملف للمجمع الجهوي للاستغلال: وكل الإجراءات السابقة تتم على مستوى الوكالة إذ بعد هذا يحول الملف إلى المجمع الجهوي للاستغلال للدراسة مرة أخرى، وإن منحت الموافقة من طرف المجمع فإنها تعد موافقة مبدئية.

4-الموافقة البنكية المبدئية: يقوم الموظف المكلف بمصلحة القروض بإدخال الموافقة البنكية في برنامج الوكالة من خلال استعمال الحاسب الآلي وفق برنامج خاص بالقروض.

وبعد هذا استلم اتفاقية القرض للعميل لتسجيلها في مصلحة الضرائب ومن ثم يكون ملف آخر من طرف الوكالة المتكون من:

- الموافقة البنكية(نسخة)؛

- السند لأمر؛
- المساهمة الشخصية؛
- الرد السلبي من طرف مركز الأخطار والديون؛
- التعهد بالتأمين.

5- **التحويل للمجمع الجهوي مرة أخرى:** ثم يحول هذا الملف مرة أخرى إلى المجمع الجهوي للاستغلال للمصلحة القانونية للتأكد من الاحتياطات والضمانات وبعد التحقق يقوم المكلف للمصلحة القانونية بالرد(الموافقة أو الرفض).

في حالة الرفض يكون الرد كتابيا ممضي من طرف المكلف بالمعالجة القانونية ومدير المجمع الجهوي للاستغلال وكذلك توضيحا لما يتوجب تعديله أو النقائص التي يتوجب استكمالها.

وفي حالة الموافقة يكون الرد كتابيا أيضا ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية ومدير المجمع الجهوي وذلك لاستكمال إجراءات القرض، وتقوم مصلحة متابعة الأخطار بالرفع عن الاحتياطات الحاصرة ثم تقوم الوكالة باستخراج اتفاقية القرض من خلال نظام الحاسوب الآلي خاص بالقرض على ستة نسخ.

6-**متابعة تحويل الأموال:** المكلف بالعملية أو مصلحة القروض يقوم بتحرير سند الأمر عند كل سحب هذا السند يكون جاري للمقترض للقيام بعمليات الصب(المساهمة الشخصية، المساهمة البنكية).

بعد إكمال كافة المراحل السابقة، يقوم البنك بإيداع قيمة القرض في حساب السيد"أ"، ويمنح له البنك وثيقة "السماح بالاستغلال" ليبدأ باستغلال القرض وتكون عملية تسديد القرض وفق ما تم شرحه من طرف الموظف المسؤول عن مصلحة القروض حسب نظام محاسبي مبرمج لقرض التحدي، وذلك بأخذ عدة نقاط في الحسبان كقيمة القرض، سن المقترض، قيمة الرهن العقاري، نوعية الاستثمار(حيواني، نباتي)..

المطلب الرابع: دراسة حالة قرض التحدي الخاص بشخصية معنوية

لدينا في هذا المطلب مراحل منح قرض لشخصية معنوية والمتمثلة في تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

أولا: المقابلة وتقديم العميل طالب القرض

تقدمت تعاونية الحبوب والبقول الجافة الممثلة من طرف السيد"ب" سنة 2014 إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل طلب قرض التحدي بهدف تمويل مجموعة من

الفلاحين لشراء معدات الري، وقد تم تكليفها بإحضار مجموعة من الوثائق، وبما أن هذه التعاونية هي زبون سبق له التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية فلم يكلف بإحضار جميع الوثائق المذكورة، إلا الوثائق اللازمة مع التساهل في الضمانات المطلوبة لمنح القرض.

وبعدتكوين ملف القرض بكل الوثائق المطلوبة ووضعه بالوكالة تم توجيه الملف لمصلحة القروض للنظر فيه ودراسته من طرف لجنة القروض.

ثانيا: دراسة ملف المشروع:

1-بيانات المستثمرة: يقوم البنك بدراسة بيانات المستثمرة الفلاحية من كتيب تم إصداره من طرف مكتب الدراسات الوطنية للتطوير الفلاحيbneder، والذي يحتوي على طلب قرض التحدي لتطوير الإنتاج الفلاحي المتضمنة أيضا معلومات على بيانات التعاونية والدراسة التقنو-اقتصادية، حيث جاء في هذا الكتيب عن بيانات التعاونية مايلي:

- **الشخصية المعنوية:** تعاونية الحبوب والبقول الجافة
- **تاريخ الإنشاء:** 1978/05/21.
- **ممثل التعاونية:**السيد"ب"؛
- **تاريخ الميلاد:** سنة1955-دائرة مستغانم-؛
- **النشاط الرئيسي:** تخزين وبيع الحبوب والبقول الجافة؛
- **رقم الأعمال:** 1800000000,00دج؛
- **عدد الفلاحين طالبي القرض:** 20فلاح؛

2-الدراسة التقنو-اقتصادية للمشروع: تضمنت لدراسة المعلومات العامة عن التعاونية، وقائمة الفلاحين، والمعدات المطلوب تمويلها وأسعارها، حيث تمت هذه الدراسة سنة2013 وكل المعلومات المتوفرة بها هي كالآتي:

2.1- معلومات مالية عن تعاونية الحبوب والبقول الجافة:

الجدولرقم(05): معلومات مالية حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

البيان	المبالغ
الأصول الثابتة	69958044776,00
الأصول المتداولة	85074655,17
رقم الأعمال الحالي	180000000,00
رقم الأعمال المتوقع	250000000,00
صافي الدخل الحالي	150000000,00
صافي الدخل المتوقع	250000000,00

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد عل المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مبلغ الأصول الثابتة التي تمتلكها التعاونية يقدر ب69958044776,00دج وهو مبلغ كبير جدا مقارنة بالأصول المتداولة والمقدرة ب85074655,17دج، ذلك كون أصول التعاونية تتمثل أغلبيتها في أراضي الفلاحين المتعاقدين معها، إضافة إلى بعض المخازن والمنشآت الأخرى، أما رقم الأعمال الحالي ورقم الأعمال المتوقع للتعاونية فيبلغ 180000000,00دج و250000000,00دج على التوالي، فالتعاونية تتوقع تحقيق رقم الأعمال يتجاوز رقم أعمالها الحالي بحوالي 70000000,00دج فيما يبلغ صافي الدخل الحالي وصافي الدخل المتوقع 150000000,00 و250000000,00دج على التوالي.

2.2- **الاستثمارات المطلوبة تمويلها:** تم تلخيص كل العتاد المراد تمويله من طرف البنك في الجدول الموالي

الجدول رقم(06): قيمة المعدات المطلوب تمويلها.

الرقم	مكان	العتاد المطلوب	المبالغ بعد الضريبة

	المستثمرة		
1	حاسي ماماش	عدة رش	230822,42
2	حاسي ماماش	عدة رش	230822,42
3	حاسي ماماش	2عدة رش+ أنبوب إمداد الماء	570587,94
4	حاسي ماماش	2عدة رش	435663,54
5	حاسي ماماش	2عدة رش	437909,94
6	حاسي ماماش	2عدة رش من نوعgep80	527297,82
7	حاسي ماماش	عدة رش	230822,42
8	حاسي ماماش	عدة رش+ أنبوب إمداد الماء	443302,47
9	عين النويصي	لفافتي أنابيب إمداد المياه ذات500متر	2740140,00
10	عين النويصي	لفافة أنابيب المياه	632500,00
11	عين النويصي	عدة رش من نوعgep80	229807,00
12	عين النويصي	عدة رش من نوعgep80	229807,00
13	عين النويصي	2عدة رش	292500,00
14	ماسرة	عدة رش من نوعgep80	229807,00
15	ماسرة	عدة رش	183999,99
16	ماسرة	عدة رش من نوع gep80	256741,23
17	ماسرة	2عدة رش من نوعgep80 + مضخة إخراج الماء	730994,82
18	ماسرة	عدة رش من نوعgep80 + مضخة إخراج المياه	455451,69
19	فرناكة	عدة رش	113999,99
20	فرناكة	عدة رش	113999,99
		المجموع	9386977,68

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد عل المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض

نلاحظ من الجدول أن هناك 20 فلاح متعاقد مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة طالبين للتمويل بواسطة قرض التحدي من عدة مناطق، أما الاستثمارات المراد تمويلها فهي معدات الري، حيث أن المبلغ الإجمالي لهذه المعدات مضاف إليه الرسم على القيمة المضافة يقدر ب9386977,68دج.

3- تحديد قيمة القرض:

3.1- المساهمة الشخصية والتي تكون كما يلي:

- على الأقل 10% من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار؛

- على الأقل20% من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتار؛

بما أن الاستثمار لمجموعة من الفلاحين ومجموع مساحة أراضيهم تجاوزت 10 هكتار، لأن المساهمة الشخصية تكون نسبتها 20% من التكلفة الاستثمارية الإجمالية.

3.2- مساهمة البنك: يمول البنك التعاونية بنسبة80% والجدول الموالي يوضح مساهمة الطرفين كما يلي:

الجدول رقم(07): قيمة مساهمة البنك والتعاونية

البيان	القيمة الإجمالية	المساهمة الشخصية	قرض التحدي
القيمة	9386977,68	1877395,54	7509582,14
النسبة(%)	100	20	80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض

يبين لنا الجدول أعلاه نسبة مساهمة كل من التعاونية والبنك في القيمة الإجمالية للتمويل المطلوب، حيث يساهم المستثمر ب20% من القيمة الإجمالية للمشروع والبنك يساهم ب80% والتي تمثل قرض التحدي.

4-مركزية المخاطر:يقوم البنك بمراسلة مركزية المخاطر ليتحقق من عدم استفادة التعاونية الممثلة من طرف السيد"ب" من قرض من أحد البنوك الأخرى، وفي حالة استفادتها من قروض يتم التأكد من دفعها لكافة الأقساط والفوائد لذلك القرض.

2- الضمانات والاحتياطات:

كما ذكر سابقا بأن التعاونية منحت لها تسهيلات فلم يتم فرض عليها ضمانات إنما احتياطات محجوزة للبنك وهي كما يلي:

- تسديد قيمة المساهمة الشخصية؛
- إمضاء اتفاقية القرض؛
- إمضاء السندات لأمر؛
- رسالة ضمان من الديوان الجزائري المهني للحبوب.

ثالثا: استغلال القرض وبداية التسديد

بعد إتمام كافة المراحل السابقة يقوم البنك بإيداع قيمة القرض في الحساب الخاص بالتعاونية، ويمنحها وثيقة السماح بالاستغلال للبدء باستغلال القرض وتكون عملية التسديد وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية القرض.

خلاصة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك عل الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض سواء كان شخصية طبيعية أو معنوية، فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الانتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

خاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى الاستثمار الفلاحي وكذا التمويل الفلاحي باعتباره أهم عنصر يحتاجه المستثمر للقيام بمشروعه الفلاحي، كما ركزت الدراسة على القروض الفلاحية خاصة قرض التحدي، والتي تشكل أهم الأدوات أو الآليات المعتمدة لتمويل القطاع الفلاحي.

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما أساسيا في معظم اقتصاديات العالم، سواء على المستوى الاقتصادي أو مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذا قدرته على مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة بمختلف أشكالها، ولكن رغم أهمية هذا القطاع اقتصاديا والاهتمام الذي يتلقاه من طرف الدول تبقى هناك عدة عوائق تواجه هذا القطاع، وأهمها التمويل فقد عملت الدولة على استحداث نوع آخر وآلية جديدة للتمويل تمكن من مواجهة الصعوبات وحل المشاكل التمويلية للفلاح وإنجاز المشاريع وتوسيعها.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لدور قرض التحدي في تمويل الاستثمار الفلاحي، وقد تم التوصل لمجموعة نتائج تعتبر إجابات للفرضيات المطروحة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة:

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أولى البنوك التجارية المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي، إذ يقدم عدة أنواع من القروض مختلفة المدى وأهمها قرض التحدي.
- قرض التحدي هو قرض تمويلي استثماري مدعم جزئيا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تختلف مدته، نسبته، والمساهمة الشخصية من مستثمر لآخر حسب خصائص ومواصفات محددة، ما أنه يغطي احتياجات العديد من الفئات وذلك بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتمويل الفلاحين خلال الدورة الإنتاجية التي يعجز الفلاحين عن تغطية مصاريفها كاملة؛
- حتى يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح القروض فإنه مطالب بالتحكم في اجراءات منح القروض والضمانات المترتبة عنها من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد.
- هناك اقبال محتشم من طرف الفلاحين على قرض التحدي باعتباره قرض ربوي، يجبر طال القرض على منح ضمانات لا يتحملها أغلبية الفلاحين، بالإضافة إلى تخوف الفلاحين من القروض البنكية الحديثة وذلك لنقص التعريف بها وارتفاع نسبة المخاطرة.

التوصيات:

- ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين؛
- التعريف والتشهير بالقروض البنكية الحديثة وتقريبها للمستثمر لاستقطاب أكبر قدر من المستثمرين؛
- دعم الفلاحين عن طريق إنشاء بنوك فلاحية لحرية تقديم القروض،
- تعميم عملية تمويل البنوك الفلاحية على كل البنوك التجارية، للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال التنافس على تمويله.
- منح امتيازات وتفضيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ضرورة إدخال صيغ التمويل الاسلامية وتخصيصها لتمويل المشاريع الفلاحية وتعديلها وفقا لما يلائم القطاع الفلاحي الجزائري.

❖ الكتب:

1. دريد كامل الشبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة1، المجلد1، عمان، 2015.
2. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
3. حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.
4. دريد كمال أل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، الأردن، 2009.
5. علي محمود فارس وآخرون، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.
6. جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8. هيل عجمي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة2009،01.

❖ الأطروحات والرسائل العلمية:

1. الواعر خميستي، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015.
2. آمنة قدور، قرض التحدي كأداة لتنمية الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.
3. إيمان معوش، نسيمة بورحلة، واقع التمويل الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بويرة، الجزائر، 2014-2015.
4. بن سمينة دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(2000-1990)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.
5. بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

6. بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016.

7. ريم كعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016-2017.
8. عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2014-2015.
9. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
10. إيمان مجبر، قرض الرفيق كألية لتمويل المقاولة الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018_-2019.
11. عبد الرؤوف نزار، قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.
12. عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

13. ماني فاطمة، قدواري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.
14. محمد العربي شاكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

❖ **الجرائد والمجلات:**

1. رزيق كمال، منصوري الزين، الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة عوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد1، العدد28، 2013.
2. علي باللموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحوث والدراسات، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2017.
3. عيادي فريدة، دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر- واقع وآفاق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد57، العدد4، 2020.

4. محمد البشير مركان وآخرون، القروض البنكية الاستثمارية كدعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تيسمسيلت، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، الجزائر، 2018.
5. صفية حميدة قمداني، العربي غويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد05، العدد01، جامعة الجزائر03، 2021.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للاستثمار الفلاحي وكذا التمويل الفلاحي، بالإشارة إلى أهم أساليب قيام المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية.

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات التي أولتها السلطات العمومية اهتماما واسعا من خلال مختلف الاصلاحات المالية والاقتصادية، قد قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير هذا القطاع وتحقيق الاستقرار الغذائي بطرح قروض فلاحية جديدة إلى الزبائن الطالبين للقروض سواء كان شخصية طبيعية أو معنوية، ومن بينها قرض التحدي الذي يعتبر أداة لتمويل المشاريع الاستثمارية للفلاحين، وقد تم التوصل لمجموعة نتائج تعتبر إجابة للفرضيات.

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أولى البنوك التجارية المساهمة في تمويل القطع الفلاحي؛
- قرض التحدي هو قرض تمويلي استثماري مدعم جزئيا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- هناك اقبال محتشم من طرف الفلاحين على قرض التحدي باعتباره قرض ربوي يجبر طالب القرض على منح ضمانات لا يتحملها أغلبية الفلاحين بالإضافة إلى تخوف الفلاحين من القروض البنكية الحديثة وذلك لنقص التعريف بها وارتفاع نسبة المخاطرة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، الاستثمار الفلاحي، القروض الفلاحية، قرض التحدي.

Résumée :

Le contexte de cette étude est d’aborder l’investissement agricole ainsi que le financement agricole en se référant aux méthodes les plus importantes de mise en place de projets d’investissement qui contribuent à l’amélioration des taux de développement

Le secteur agricole fait parties des secteurs auxquels les pouvoirs publics ont accordé une grande attention à travers diverses réformes financières et économiques. Afin de développer ce secteur et

d’atteindre la stabilité alimentaire, l’état algérien a mis en place de nouveaux prêts agricoles aux clients demandeurs de prêts, qu’ils soient professionnels ou non. On a également le prêt défi, qui est considéré comme un outil pour financer des projets d’investissement pour les agriculteurs, un ensemble de résultats ont été atteints qui sont considérés comme une réponse aux hypothèses.

- La Banque de l’Agriculture et du Développement Rural est considérée comme l’une des premières banques commerciales à contribuer au financement des parcelles agricoles.

I y a une demande modeste des agriculteurs pour réduire le défi comme un prêt usuraire. Le demandeur de prêt exprime l’interdiction des garanties que la majorité des agriculteurs ne peuvent pas supporter, en plus de la peur des agriculteurs des prêt bancaires modernes en raison du manque de sensibilisation d’ entre eux et le taux de risque élevé.

Mot clés: Financement agricole, investissement agricole, crédit agricole, prêt de défi.

;